

Distr.: General
23 February 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة السابعة والعشرون
١٢-١ أيار/مايو ٢٠١٧

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان ٢١/١٦*

الهند

* استنسخت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يعبر عن رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-01931(A)



* 1 7 0 1 9 3 1 *

مقدمة

١- إن الهند، التي تُعد سدس سكان المعمورة، هي أكبر ديمقراطية في العالم تُؤوي سكاناً متعددي الأعراق والديانات واللغات، يعيشون معاً منذ آلاف السنين في سياق مبدأ احترام التنوع والتعددية. وتواصل الهند مساعيها نحو الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، يدعمها في ذلك إطار دستوري موجه نحو الحقوق، وسياسة علمانية، وجهاز قضائي مستقل، ومجموعة من اللجان على الصعيد الوطني وهو مستوى الولايات ترصد الامتثال لحقوق الإنسان، وصحافة حرة، ومجتمع مدني نابض بالحياة وقادر على التعبير. وتسلم الهند بما لحقوق الإنسان من طابع عالمي ومترايط وغير قابل للتجزئة، وتولي من ثم الأهمية نفسها للحقوق والحريات المدنية والسياسية لمواطنيها، فضلاً عن تهميتهم الاجتماعية والاقتصادية. وتدرك الهند أن العوامل التاريخية، فضلاً عن الهياكل الاجتماعية القائمة، يمكن أن تجعل بعض المجتمعات أكثر عرضة للإقصاء والتهميش وانتهاك حقوق الإنسان، ولذا تعطي الأولوية، من خلال مجموعة من التدابير الوقائية والإيجابية، لتحقيق الحرية والتنمية للجميع. وانطلاقاً من إيمانها بضرورة ألا يخلف الركب أحداً وراءه، تتبنى الهند شعار 'معاً والتنمية للجميع' (Sabka Saath, Sabka Vikas).

أولاً - عملية إعداد التقرير

ألف - النهج

٢- أُعدّ هذا التقرير الوطني امتثالاً لمقرر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ١٧/١١٩. ويبرز هذا التقرير التدابير التي اتخذتها الدولة لحماية التزاماتها وتعزيزها وإعمالها منذ جولة الاستعراض السابقة. ويصنف التقرير، حيثما أمكن، الأهداف والإنجازات وأوجه القصور والأرقام القياسية لتقييم فعالية عمل الدولة. وتؤكد الهند، في نفس الوقت، أن القياس العددي ليس المعيار الوحيد لتقييم سجلها في مجال حقوق الإنسان. فبالنسبة إلى الهند، شأنها في ذلك شأن أي بلد آخر، لا يزال إعمال حقوق الإنسان عملاً جارياً، ويوثق هذا التقرير الخطوات التي اتخذها البلد من أجل تحقيق هذا الهدف.

٣- وقد أُعد هذا التقرير، بقدر المستطاع، تمثيلاً مع المذكرة التوجيهية غير الرسمية التي أصدرتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية السامية) في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وتتعلق معظم التوصيات التي قبلتها الهند في الاستعراض السابق بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي تخضع للإعمال التدريجي من خلال العمل المستمر. لذلك، بدلاً من تصنيف التوصيات ضمن فئات التوصيات المنفذة تماماً، أو التوصيات المنفذة جزئياً، أو التوصيات التي لم تُنفذ بعد، يستخدم هذا التقرير المجموعات المواضيعية الواردة في المرفق ٢ من المذكرة التوجيهية إطاراً له. وضمن كل مجموعة مواضيعية، يقدم التقرير أولاً لمحة عامة عن التوصيات التي قبلتها الهند في الجولة السابقة والالتزامات الطوعية التي تعهدت بها، إن كانت قد فعلت ذلك. ثم يوضح التقدم المحرز في تنفيذ هذه التوصيات/التعهدات. ويعرض التقرير كذلك، تحت نفس العنوان المواضيعي، تفاصيل أي مسألة ناشئة أو مستجد يندرج ضمن نطاق الموضوع، ولكنه غير مشمول بتوصية مقبولة أو تعهد.

٤- ويرمي التقرير إلى إتاحة فرص التعاون والنقاش والحوار بشأن أفضل السبل للمضي قدماً صوب الهدف المشترك المتمثل في النهوض بحقوق الإنسان وتحقيقاً لهذه الغاية، يسلط الضوء على الإنجازات والتحديات والقيود في مسار الهند نحو إعمال حقوق الإنسان.

باء- المنهجية

٥- تؤمن الهند باستخدام عملية صياغة التقرير الوطني للاستعراض الدوري الشامل باعتبارها فرصة لتلقي تعليقات على قوانينها وسياساتها للنهوض بحقوق الإنسان. ولهذا السبب، اتبعت الهند عملية تشاور واسعة النطاق في صياغة التقرير الوطني. فقد طلبت حكومة الهند إلى جامعة القانون الوطني في دلهي المساعدة في إعداد المشروع الأولي للتقرير. ونظمت الجامعة سلسلة من المشاورات الوطنية مع ممثلي المجتمع المدني والمؤسسات واللجان الوطنية لحقوق الإنسان والأكاديميين ومد يد العون في تحديد المسائل والإنجازات والتحديات والقيود المتصلة بالنهوض بحقوق الإنسان في الهند. وحضر ممثلو الحكومة جميع المشاورات. وشاركوا أيضاً في خمس مشاورات إقليمية ومشاورة وطنية نظمتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. ونُشر مشروع تقرير وطني على الإنترنت لإبداء التعليقات العامة عليه. وفي سلسلة من الاجتماعات المشتركة بين الوزارات، أُحيلت إلى الوزارات المعنية التعليقات الواردة من خلال هذه العملية التشاورية.

ثانياً- تنفيذ التوصيات المقبولة والالتزامات الطوعية والتطورات الأخرى

ألف- المسائل الشاملة

التنمية المستدامة والشاملة للجميع

٦- التزمت الهند، في الاستعراض الثاني، بمواصلة جهودها من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على الفقر. ووافقت على توفير مزيد من الموارد من أجل التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وبذل جهود لضمان إتاحة هذه الحقوق للجميع، وبخاصة الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال والفقراء والأقليات. وتحقيقاً لهذه الغاية، وافق البلد أيضاً على إنشاء آليات للرصد لكفالة بلوغ الأهداف المتوخاة من سياساته التقدمية. وتعهدت الهند أيضاً بمواصلة تعزيز ثقافة الشفافية والانفتاح والمساءلة في عمل الحكومة، على النحو المنصوص عليه في قانون الحق في الحصول على المعلومات.

٧- وتولي الهند أولوية قصوى للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع. وتعكس سياساتها وألوياتها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١).

٨- وتعتقد الهند أن التنمية الشاملة والمنصفة أساسية لضمان العيش الكريم والأمن والتمكين والحرية للجميع. ولهذا السبب، وضعت الهند مجموعة متينة من السياسات الاجتماعية والاقتصادية لتلبية مختلف الاحتياجات الأساسية للسكان، بما في ذلك الصحة والتعليم والسكن والتخفيف من حدة الفقر وتمكين المرأة والأمن الغذائي وتدابير الضمان الاجتماعي، وما إلى ذلك. وإقراراً بالحاجة إلى التنمية المستدامة، والتضارب المحتمل بين النمو التنافسي والنمو

الشامل، توجه الهند سياساتها نحو تهيئة فرص النمو الاقتصادي بما يتسق مع ضرورة ضمان الاستفادة جميع الشرائح من فوائد هذا النمو.

٩- ومن الأمثلة على هذا الالتزام خطة 'قفي يا هند' التي أطلقت في عام ٢٠١٦ لتيسير القروض المصرفية لأفراد الطوائف المصنفة والقبائل المصنفة والمقاولات من أجل إنشاء مؤسسات جديدة في مجالات الصناعة التحويلية أو الخدمات أو القطاعات التجارية.

١٠- وشكّل قانون الحق في الحصول على المعلومات لعام ٢٠٠٥ تشريعاً رئيسياً يهدف إلى تحسين مساءلة الحكومة وزيادة شفافيتها إلى حد بعيد. والحكومة ملتزمة بحماية مستخدمي هذا القانون من التحرش والإيذاء. وتعزيزاً لهذا الالتزام، صدر في عام ٢٠١٤ قانون حماية المبلغين عن المخالفات.

١١- وبغية مساعدة الجهود الرامية إلى الحد من الفساد وزيادة المساءلة، سُن في عام ٢٠١٣ قانون مكافحة الفساد (Lokpal and Lokayuktas Act). وينص القانون على تعيين أمناء المظالم للتحقيق في مزاعم الفساد ضد الموظفين العموميين.

١٢- ولمنع التسرب بسبب الفساد، وكفالة تقديم استحقاقات النظام الاجتماعي لمن هو أهل لها، اعتمدت الهند رقم التعريف الخاص (Aadhaar) الذي يتيح شبكاً واحداً للحصول على مجموعة من المعلومات عن المستفيدين، ويساعد في تحديد المستفيدين باستخدام البيانات البيومترية، بهدف ضمان وصول الاستحقاقات والإعانات إلى أحق الناس بها. وبغية مواصلة إضفاء الطابع المؤسسي على المشروع، سن البرلمان قانون آدهار لعام ٢٠١٦ (Aadhaar Act) (توجيه عملية تقديم الإعانات المالية وغير المالية والاستحقاقات والخدمات) وقد صدرت حتى الآن ١,٠٨ بليون بطاقة آدهار.

١٣- ويشكل برنامج "الهند الرقمية" أحد الجوانب الرئيسية في خطة الهند من أجل تحقيق التنمية، وفي سعيها نحو إرساء الحوكمة الرشيدة وبناء مجتمع المعرفة. ويطمح هذا البرنامج، الذي أُطلق في ١ تموز/يوليه ٢٠١٥، إلى تحويل الهند إلى مجتمع متمكن رقمياً عبر زيادة الربط الإلكتروني، وزيادة إمكانية الحصول على المعرفة، وتقديم الخدمات، والحوكمة الإلكترونية عن طريق الوسائل الرقمية.

تغير المناخ والبيئة

١٤- تلتزم الهند بمواصلة جهودها فيما يتعلق بسياساتها البيئية. وقد أعربت الهند عن إيمانها باتباع نهج أخلاقي محوره الإنسان إزاء تغير المناخ من خلال مفهوم "العدالة المناخية". واعترفت المحكمة العليا للهند أيضاً بالحق في بيئة نظيفة باعتباره جزءاً من حق الفرد في الحياة الذي يكفله دستور الهند^(٢).

١٥- واضطلعت الهند بدور قيادي في الدفع نحو اتخاذ إجراءات قوية في مجال المناخ من أجل المضي في مسار إنمائي أكثر استدامة. وتسعى الهند إلى إتاحة فرص الوصول إلى مصادر الطاقة العصرية والنظيفة لجميع أفراد شعبها.

- ١٦- وأعطت الهند الأولوية لتكنولوجيا الطاقة المتجددة وشرعت في بذل جهود محلية طموحة لتحقيق نسبة ٤٠ في المائة من الطاقة الكهربائية المتراكمة بعد التركيب من موارد الطاقة القائمة على الوقود غير الأحفوري بحلول عام ٢٠٣٠^(٣).
- ١٧- ويسرت الهند بدء نفاذ اتفاق باريس بالتصديق عليه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، مجددة بذلك التزامها بتحقيق مساهماتها المحددة وطنياً.
- ١٨- وبالإضافة إلى الإجراءات المحلية الجريئة والطموحة، شجعت الهند على قبول مبادئ المسؤولية التاريخية والإنصاف والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة للدفاع عن مصالح الشعوب في البلدان النامية.
- ١٩- وأدت الهند دوراً بّناءً في اجتماع كيغالي الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ لتعديل بروتوكول مونتريال كي يشمل نطاقه مركبات الهيدروفلوروكربون.
- ٢٠- وقد أطلقت الهند سياسات مخصصة لتوعية المواطنين بتطوير الغابات الحضرية وتعزيز المدن الخضراء الذكية مناخياً^(٤). وتحمست الهند بنمو الغطاء الحرجي من ٢١,٠٥ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٢١,٣٤ في المائة حالياً، وستسعى إلى زيادته.
- ٢١- ويشكل الحفاظ على الموارد المائية أولوية للحكومة. فبسبب القلق من استمرار تلوث الكتل المائية واستنفاد المياه الجوفية، أُطلقت مخططات ابتكارية من أجل تحسين مرافق الري^(٥) وحفظ الأراضي الرطبة^(٦)، والكتل المائية الحالية، والنظم الإيكولوجية الخاصة بكل منها^(٧). وقد اعتمدت ١٥ ولاية حتى الآن مشروع القانون النموذجي بشأن المياه الجوفية الذي عممته الحكومة المركزية على الولايات^(٨).
- ٢٢- وأطلقت الهند مبادرات لضمان هواء أنظف في مدنها^(٩). واعتمدت الحكومة مؤشراً وطنياً لنوعية الهواء لإطلاع المواطنين على نوعية الهواء في محيطهم. وما زالت الهند قلقة إزاء نوعية الهواء، وهي ملتزمة باتخاذ جميع التدابير الضرورية لمعالجة هذه المسألة. وتعمل المحكمة العليا في الهند والمحكمة الخضراء الوطنية أيضاً على رصد هذه المسألة.
- ٢٣- وتسعى الهند، تأكيداً منها لالتزامها بتحقيق التنمية المستدامة، إلى الانتقال نحو مصادر طاقة أنظف لأنشطتها الإنمائية. وتُبذل جهود متواصلة لتوفير الطاقة النظيفة بأسعار معقولة، بإجراءات تشمل وضع مخططات محددة الهدف^(١٠) وتخصيص اعتمادات منفصلة في الميزانية^(١١). وما فتئت الهند تركز على تكنولوجيات الطاقة المتجددة، بما فيها الطاقة النووية.
- ٢٤- وامتثالاً لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (الاتفاقية الإطارية)، أطلقت الهند برنامج العمل المتعلق بتغير المناخ لعام ٢٠١٤، الذي يهدف إلى تهيئة وتعزيز القدرات العلمية والتحليلية لتقييم تغير المناخ وتوفير إطار لتنفيذ خطط العمل على الصعيد الوطني وعلى مستوى الولايات بشأن تغير المناخ. وقد قدمت الهند بالفعل بلاغين وطنيين إلى الاتفاقية الإطارية يتضمنان تفاصيل عن امتثالها لها.
- ٢٥- وتسلم الهند بضرورة تحسين عملية تنفيذ المعايير المتصلة بالبيئة، ولذلك تواصل العمل على إنفاذها الفعال.

حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب

١ - تدريب موظفي الأمن في مجال حقوق الإنسان

٢٦- تلتزم الهند بمواصلة وتكثيف جهودها الرامية إلى تدريب وتوجيه موظفي الأمن وغيرهم من الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون في مجال حقوق الإنسان.

٢٧- وتظل الهند ملتزمة بغرس قيم حقوق الإنسان لدى أفراد الأمن. وتلتقى قوات الأمن الهندية للتدريب على حقوق الإنسان وعلى الأساليب الإنسانية لإنفاذ الأمن عن طريق برامج تضعها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تشمل التدريب في أكاديميات الشرطة ومعاهد تدريب الجيش والوكالات الأخرى من هذا القبيل.

٢٨- وتظل الهند ملتزمة بالعمل مع البلدان الأخرى على استكمال الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي.

٢ - مسائل أخرى

٢٩- أثّرت شواغل بشأن قانون الصلاحيات الخاصة للقوات المسلحة، ولكن هذا القانون لا يُطبّق إلا في المناطق المضطربة حيث تُعتبر القوانين العادية وآليات حفظ النظام غير كافية للتعامل مع الظروف الطارئة مثل التمرد. ويشهد البلد نقاشاً سياسياً حيويًا مستمرًا بشأن إلغاء قانون الصلاحيات الخاصة أو الإبقاء عليه وبشأن الحاجة إلى مواصلة فرض الجزاءات. فبينما أوقفت إحدى الولايات في عام ٢٠١٥ تطبيق قانون الصلاحيات الخاصة، طلبت السلطات القضائية في ولاية أخرى من الحكومة النظر في فرض ذلك القانون في بعض أنحاءها^(١٢). وأوصت لجنة عيّنتها الحكومة بعدم فرض عقوبات على الملاحقات القضائية التي تشمل موظفي الأمن على الجرائم الجنسية.

٣٠- وقد أكدت المحكمة العليا في الهند دستورية قانون الصلاحيات الخاصة وأرست مبادئ توجيهية صارمة لممارسة السلطات بموجبها^(١٣). وفي الآونة الأخيرة، رأت المحكمة أنه لا يجوز لقوات الاتحاد المسلحة استخدام القوة المفرطة أو اللجوء إلى الأعمال الانتقامية أثناء أداء واجباتها بموجب قانون الصلاحيات الخاصة، وأن هذا القانون لا يتيح حصانة شاملة للمسؤولين عن الوفيات غير المبررة أو مرتكبي الجرائم^(١٤).

٣١- وثمة من يرى أن من الممكن إساءة استخدام أحكام قانون (منع) الأنشطة غير المشروعة لعام ١٩٦٧، التي تسمح للدولة باحتجاز شخص دون توجيه الاتهام إليه لفترة تصل إلى ١٨٠ يوماً وتحُد من سلطة المحاكم الإفراج بكفالة في القضايا المعلقة^(١٥). وقد سُنت هذه الأحكام من أجل التعامل مع أخطار الإرهاب والتمرد الطارئة. وتسلم الهند بأن تصدي الدولة لهذه التهديدات لا يمكن أن ينتهك معايير حقوق الإنسان، ولذا تلتزم بعدم الاحتجاج بهذه السلطات إلا في ظروف استثنائية.

باء- الحقوق المدنية والسياسية

حق الفرد في الحياة والحرية وأمنه الشخصي

١- التعذيب

٣٢- التزمت الهند بالتصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٣٣- ولا تزال الهند ملتزمة بالتصديق على الاتفاقية. وتدرس لجنة القوانين في الهند التغييرات التي ينبغي إدخالها على القانون المحلي قبل التصديق. وقد طلبت الحكومة إلى لجنة القوانين أن تنجز دراسة وتقريراً شاملاً عن جميع جوانب القانون الجنائي كي يتسنى إدخال تعديلات شاملة على قانون العقوبات الهندي وقانون الإجراءات الجنائية وقانون البيئة الهندي، وما إلى ذلك. وفي الوقت نفسه، تظل أعمال التعذيب خاضعة للعقوبة بموجب مختلف أحكام قانون العقوبات الهندي^(١٦). وتضطلع السلطة القضائية العليا أيضاً بدور الحصن المنيع ضد هذه الانتهاكات.

٢- حالات الاختفاء القسري

٣٤- تعهدت الهند بالتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

٣٥- والهند من الدول الموقعة على هذه الاتفاقية ويساورها القلق إزاء حالات الاختفاء القسري. وبغية معالجة هذه المسألة، تتعاون الهند مع الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي بالإبلاغ عن وقائع القضايا من وقت لآخر. ومن أجل الحماية من الاختفاء أثناء الاحتجاز لدى الشرطة، أصدرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مبادئ توجيهية واسعة بشأن الاعتقال لاستكمال المبادئ التوجيهية الصادرة عن المحكمة العليا في هذا الصدد. وتواصل اللجنة، من خلال برامجها التدريبية، تثقيف أفراد الشرطة والأمن لمنع تلك الانتهاكات.

٣- الحق في الوقاية من الاعتقال والاحتجاز التعسفيين

٣٦- بغية تعزيز الضمانات الدستورية ضد الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والحد من إساءة استعمال سلطة الاعتقال، أصدرت المحكمة العليا مبادئ توجيهية في عام ٢٠١٤ تدعو موظفي الشرطة إلى عدم اعتقال الأشخاص لارتكابهم جرائم يُعاقب عليها بالسجن سبع سنوات أو أقل، إلا في ظروف استثنائية، وتدعو القضاة إلى ضمان الامتثال لقواعد الاعتقال^(١٧).

٣٧- وترصد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بانتظام شكاوى الاعتقال والاحتجاز غير القانونيين. ففي الفترة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٦، سجلت اللجنة ٣٦١ حالة اعتقال غير قانوني، عولجت منها ١٠٧٥ حالة في تلك الفترة. وأصدرت اللجنة توجيهات في ٨٢ حالة وأوصت بالتعويض في ٢٢ حالة. وسجلت اللجنة ٣٧٠ حالة احتجاز غير قانوني في تلك الفترة، عولجت منها ٢٩٧ حالة. وأصدرت اللجنة توجيهات في ١٩٨ حالة وأوصت بتعويض مادي في ٤٦ حالة. وفي كلا السياقين، أُحيلت مجموعة من القضايا إلى لجان حقوق الإنسان التابعة للولايات.

٤ - حالات الإعدام خارج نطاق القضاء

٣٨ - لا تغيب عن بال الهند الآثار المترتبة على حقوق الإنسان من جراء حالات الإعدام خارج نطاق القضاء، ولذلك اتخذت تدابير من أجل ضمان المساءلة عن هذه الانتهاكات. وقد اعترف المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفياً، في تقريره عن الهند، بحدوث انخفاض عام في حالات القتل غير المشروع في السنوات القليلة الماضية. ووضعت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان آلية رصد متينة لحالات الإعدام خارج القضاء. وفي عام ٢٠١٤، أصدرت المحكمة العليا في الهند مبادئ توجيهية واسعة للتحقيق الفعال والمستقل في هذه الوفيات، بما في ذلك التسجيل الإلزامي لتقارير المعلومات الأولية في حالات الوفيات أثناء المواجهات، والتحقيق القضائي فيها، والتحقيق إما من قبل إدارة التحقيق في الجرائم أو وكالة مستقلة أخرى، وحظر الترفيعات أو جوائز البسالة، التي تُمنح دون مراعاة ترتيب الاستحقاق، لأفراد الشرطة المتورطين في حالات الإعدام المذكورة إلى أن يتسنى التحقق من صدق وقائع تلك المواجهات^(١٨). وترصد السلطة القضائية أيضاً التحقيق في حالات محددة، كما هو الحال مثلاً في قضية رابطة أسر ضحايا الإعدام خارج القضاء، حيث طلبت المحكمة من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ودائرة التحقيق في الجرائم أن تحققا في كل حالة وفاة مردها إلى القوات المسلحة في منطقة مضطربة^(١٩).

٥ - عقوبة الإعدام

٣٩ - ينص القانون الهندي على ألا تُفرض عقوبة الإعدام إلا في "أندر الحالات"^(٢٠). أي فقط في الحالات التي تكون فيها الجريمة المرتكبة فظيعة إلى أبعد الحدود بحيث تصدم ضمير المجتمع. وفي عام ٢٠١٥، أفادت لجنة القوانين في الهند بأن مبدأ "أندر الحالات" لا يتيح معياراً واضحاً ومتسقاً وغير تعسفي لتحديد من ينبغي أن يُحكّم عليه بعقوبة الإعدام. وأوصت اللجنة بالعمل في نهاية المطاف على إلغاء عقوبة الإعدام على جميع الجرائم، وكخطوة أولى على جميع الجرائم فيما عدا الإرهاب وشن الحروب. وتنظر الحكومة حالياً في تقرير لجنة القوانين الهندية.

٤٠ - وقد حُكّم على ثلاثة إرهابيين بعقوبة الإعدام في الهند في الفترة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٥. وبعد محاكمة عادلة في إطار سيادة القانون، أدين الأشخاص الثلاثة جميعهم بارتكاب جرائم مرتبطة بالإرهاب أدت إلى إزهاق أرواح الأبرياء وهددت سلام الوطن وأمنه.

٤١ - ورأت المحكمة العليا، إدراكاً منها للقلق من أن طول فترات الاحتجاز في رواق المحكوم عليهم بالإعدام في انتظار قرار بشأن العفو يرقى إلى مستوى التعذيب، أن هذا التأخير يشكل أساساً لتخفيف عقوبة الإعدام. وأرست المحكمة أيضاً مبادئ توجيهية شتى لزيادة الضمانات الإجرائية للأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام^(٢١).

إقامة العدل والوصول إلى العدالة

٤٢ - وافقت الهند على زيادة تعزيز المساواة بين الجميع في الوصول إلى العدالة، والتزمت بالعمل على الحدّ من عدد القضايا التي تنتظر البت فيها وحالات التأخير في معالجة القضايا في المحاكم، وتوفير مزيد من المعونة القضائية للفقراء والمهمشين.

٤٣ - ولمعالجة مشكلة التأخر في البت في القضايا وتراكمها، أجرت لجنة القوانين الهندية دراسة وقدمت توصيات بشأن التغييرات المؤسسية اللازمة لتيسير إقامة العدل في الوقت المناسب^(٢٢). وتعكف الحكومة والمحكمة العليا في الهند على النظر عن كثب في هذا التقرير. وتنسق حكومة الهند أيضاً مع السلطة القضائية لاستكشاف سبل أخرى للتطرق بهذا الشاغل. ومن الجهود المبذولة في هذا الصدد الخطة الوطنية لإقامة العدل وإصلاح القوانين التي أُطلقت لتحقيق هدف محدد هو تقليص حالات تأخر البت في القضايا وتراكمها في النظام القضائي. وبفضل هذه الخطة، زاد عدد الموظفين القضائيين المعيّنين رسمياً من ١٧ ٧١٥ موظفاً في عام ٢٠١٢ إلى ٢١ ٣٢٠ موظفاً في حزيران/يونيه ٢٠١٦.

٤٤ - وتظل الهند تعطي الأولوية لمسألة الوصول إلى العدالة. وتقدم هيئات الخدمات القانونية في جميع أنحاء البلد المساعدة القانونية إلى المجتمعات المهمشة والضعيفة. وفي فترتي السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ و ٢٠١٦-٢٠١٧ (حتى أيلول/سبتمبر، ٢٠١٦)، قُدمت المساعدة القانونية المجانية إلى ٦,١٢ ملايين شخص مؤهلين للحصول عليها، بمن فيهم النساء والأطفال والأشخاص المحتجزون والأشخاص المنتمون إلى الطوائف المصنفة/القبائل المصنفة والطبقات المتخلفة. ووسّع نطاق المساعدة القانونية في الآونة الأخيرة ليشمل الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام، لتمكينهم من الاستفادة من تمثيل فعال في طلب العفو^(٢٣). وقد أصدرت المحكمة العليا توجيهات إلى هيئات الخدمات القانونية للحفاظ على نوعية المساعدة القانونية التي تقدمها^(٢٤). وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت مؤخراً مراكز جامعة للخدمات من أجل مواجهة الأزمات تتولى تقديم المساعدة القانونية إلى الناجين من العنف الجنسي.

٤٥ - وأقامت حكومة الهند شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتيسير وصول المجتمعات المهمشة إلى العدالة^(٢٥).

٤٦ - وبغية تلبية الاحتياجات القانونية الخاصة للأطفال، وضعت الهيئة الوطنية للخدمات القانونية مخطط الخدمات القانونية الملائمة للأطفال وحمايتهم لعام ٢٠١٥^(٢٦).

٤٧ - واعتمدت الهيئة أيضاً مخطط الخدمات القانونية للأشخاص المصابين بأمراض عقلية والأشخاص ذوي الإعاقة العقلية لعام ٢٠١٥، يهدف إلى تقديم المساعدة القانونية وغيرها من أشكال المساعدة إلى الأشخاص المصابين بأمراض عقلية والأشخاص ذوي الإعاقة العقلية في سياق تفاعلهم مع النظام القانوني.

٤٨ - واتخذت الهند خطوات شتى لتوفير العدالة في الوقت المناسب للأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم. وأصدرت الحكومة توجيهات إلى حكومات جميع الولايات لتنفيذ المادة ٤٣٦ ألف من قانون الإجراءات الجنائية للحد من الاكتظاظ في السجون. وأوصت أيضاً بإنشاء لجان للمراجعة تتولى إجراء تقييم دوري لقضايا الأشخاص الموجودين رهن المحاكمة في كل مقاطعة بغية الإفراج المبكر عنهم.

٤٩ - وبغية ضمان تماشي ظروف الحبس في السجون في جميع أنحاء الهند مع حماية حقوق الإنسان وكرامة السجناء، فيما يتعلق بالغذاء والملبس والمرافق الصحية والصحة، وافقت الحكومة على دليل نموذجي جديد للسجون في عام ٢٠١٦، يتضمن تدابير صحية تراعي الاعتبارات الجنسانية للمرأة، وإجراءات لتوعية موظفي السجون بالمسائل الجنسانية، وأحكاماً خاصة

بأطفال السجينات، وما إلى ذلك. وينص الدليل أيضاً على تفتيش السجون، ويحدد حقوق السجناء المحكوم عليهم بالإعدام. وقد أحاطت المحكمة العليا أيضاً علماً بظروف الحبس، ووجهت تعليمات إلى مسؤولي السجون لضمان تمتع السجناء بالكرامة الإنسانية الأساسية فيما يتعلق بالغذاء والملبس والصرف الصحي والصحة^(٢٧).

الحريات الأساسية والمشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية

١ - حرية الكلام والتعبير

٥٠ - قبلت الهند بتوصية لكفالة بيئة عمل آمنة للصحفيين.

٥١ - وتدرك الهند ما لحرية الكلام والتعبير من أهمية محورية في نظامها الدستوري. وفي الوقت نفسه، سُنت مجموعة من القوانين تحظر الخطاب الذي يؤدي إلى تبعات اجتماعية ضارة، بغية حماية الطابع التعددي للبلد، وحماية نسيجه الاجتماعي المتعدد الأعراق والمتعدد الأديان، فضلاً عن تعزيز الوثام الاجتماعي^(٢٨). وقد أيدت المحكمة العليا بعض هذه القوانين، مثل القوانين التي تجرم التشهير والتحريض على الفتن، إذ خلصت إلى أنها تمثل للحق في حرية التعبير^(٢٩). وألغت المحكمة العليا في الهند بالفعل المادة ٦٦ ألف من قانون تكنولوجيا المعلومات لأنه بند فضفاض ويؤثر تأثيراً غير مقبول في الحق في حرية الكلام والتعبير^(٣٠).

٥٢ - ويعمل مجلس الصحافة في الهند على كفالة سلامة الصحفيين. ويسهر على الحفاظ على حرية الصحافة وحمايتها. وقد أنشأت لجنة فرعية وقدم تقريراً عن هذه المسألة إلى الحكومة التي تنظر فيه حالياً. ووجه المجلس رسالة في عام ٢٠١٦ إلى جميع ولايات/أقاليم الاتحاد لتقدم بيانات عن القضايا المرفوعة بشأن مسائل تهديد الصحفيين أو الاعتداء عليهم أو قتلهم، وعن وضع القضايا الراهنة. وأحاطت الحكومة علماً أيضاً بضرورة اتخاذ تدابير جنسانية لحماية الصحفيين.

٢ - حقوق الإنسان على الإنترنت

٥٣ - تدرك الهند أهمية توسيع نطاق ضمانات حرية الكلام ليشمل الأنشطة على الإنترنت. وفي الوقت نفسه، وضعت المحكمة العليا في الهند ضمانات إجرائية كافية شتى، مثل الحق في الطعن في قرار حجب المحتوى، واشترطت تقديم أسباب إصدار أمر الحجب كتابياً، إقراراً منها بإمكانية إساءة استخدام الإنترنت لأغراض التحريض على العنف أو نشر الإشاعات والتحريض على الكراهية أو القيام بأنشطة أخرى غير مشروعة، وسعياً منها إلى منع التعسف في استعمال سلطة حجب المحتوى على الإنترنت^(٣١).

٣ - الحق في الخصوصية والمراقبة

٥٤ - قررت حكومة الهند وضع نظام الرصد المركزي من أجل أتمتة عملية الاعتراض والمراقبة القانونيين للاتصالات. ومن المرجح أن يبدأ تفعيل النظام تماماً في عام ٢٠١٧.

٥٥ - وتعتقد الهند أن برنامجها الخاص بالمراقبة يعزز مصالحها الأمنية الوطنية، وأن الضمانات القانونية، بما في ذلك نقل المحتوى بأمان، واشترطت الحصول على ترخيص من كبار المسؤولين، ووجود لجنة استعراضية للإشراف على تلك التراخيص، عناصر كافية لمعالجة الشواغل المتعلقة

بالخصوصية وحرية الكلام. ومع ذلك، تعمل الحكومة حالياً على وضع تشريع بشأن الحق في الخصوصية، اعترافاً منها بما ينطوي عليه ذلك النظام من إمكانية المساس بحرية الكلام.

٤- المدافعون عن حقوق الإنسان

٥٦- تلتزم الهند بضمان بيئة عمل آمنة للأشخاص المعنيين بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتتعامل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أيضاً مع حماية المدافعين عن حقوق الإنسان باعتبارها مسألة ذات أولوية، وأنشأت منبراً للإبلاغ عن انتهاكات حقوقهم وتقديم التعويض لهم.

٥٧- وفي الوقت نفسه، تعتقد الهند أن أنشطة المدافعين عن حقوق الإنسان ينبغي أن تتماشى مع الإطار القانوني للبلد والحقوق المكفولة في دستورنا.

٥- حرية الدين

٥٨- التزمت الهند بتعزيز جهودها لضمان حرية الدين للجميع.

٥٩- وتسلم الهند بأهمية الحرية الدينية لتمتع الجميع بحقوق الإنسان والعيش الكريم بأمن وسلام، ولذا تظل ملتزمة بحماية مجتمعها العلماني المتعدد الأعراق والأديان، ومكافحة حالات التعصب الديني والعنف والتمييز. ومن واجب الحكومة أن تكفل حرية المعتقد التامة، وتضمن تمتع كل شخص بحق لا يمكن إنكاره في البقاء على دينه أو اعتناق أي دين يختاره دون إكراه. وتعتبر الهند قوانين مكافحة تغيير الدين ضمانات هامة ضد الإكراه والتحرير على تبديل الدين أو العودة إليه في مجتمع متعدد الأديان.

٦٠- وبغية تمكين استجابتها لمساعدة ضحايا العنف الطائفي، رفعت الحكومة قيمة التعويضات المقدمة إلى ضحايا العنف الطائفي من ٣٠٠ ٠٠٠ روبية إلى ٥٠٠ ٠٠٠ روبية. وينضاف ذلك إلى التوجيهات الصادرة عن المحاكم، وبخاصة المحكمة العليا، بشأن تدابير إعادة التأهيل وغير ذلك من الإجراءات الرامية إلى مساعدة ضحايا العنف الطائفي.

٦١- وأصدرت حكومة الهند المبادئ التوجيهية بشأن الوثام الطائفي التي تحدد إجراءات التشغيل الموحدة للتصدي للعنف الطائفي.

مكافحة جميع أشكال الاتجار بالبشر

٦٢- تلتزم الهند بتعزيز وتسريع جهودها الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر بتنفيذ آليات الرصد لوقف الاتجار؛ وإلى حماية ضحايا الاتجار وإعادة تأهيلهم.

٦٣- وتفرض الهند الآن عقوبة صارمة على الاتجار بالبشر من خلال إدخال تعديلات على قوانينها الجنائية^(٣٢).

٦٤- وأنشأت حكومة الهند ٣٣٠ وحدة لمكافحة الاتجار بالبشر بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من أجل الفعالية والتنسيق في إنفاذ القوانين لمكافحة الاتجار. وسعيًا إلى تعزيز تطبيق قوانين مكافحة الاتجار، تُنفذ بانتظام برامج شتى لتدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين والقضاة^(٣٣). وتنظر المحكمة العليا الهندية أيضاً في هذه المسألة، وقد

أصدرت توجيهات إلى حكومات الولايات تدعوها إلى وضع إجراءات تشغيل موحدة للتصدي للتجار، ولا سيما بالأطفال^(٣٤).

٦٥- وأقامت الهند علاقات تعاون ثنائية مع البلدان المجاورة مثل بنغلاديش، من أجل منع الاتجار بالبشر بين البلدان.

٦٦- وأطلقت حكومة الهند عمليات لإنقاذ الأطفال المفقودين، اعترافاً منها بشدة ضعف الأطفال إزاء الاتجار وما يتصل به من انتهاكات. وأنقذ أكثر من ٢٨ ٠٠٠ طفل في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ وحدها بفضل عملية 'ابتسامة' وعملية 'مُسكان' (Muskaan). ويتيح مخطط خويا بايا (Khoya Paaya) مشاركة المواطنين في اقتفاء أثر الأطفال المفقودين.

٦٧- ووضعت الهند أيضاً مخططات شتى لإعادة تأهيل الناجين من الاتجار، إقراراً منها بأن الاستجابة القائمة على إنفاذ القانون ليست سوى خطوة جزئية في سبيل التصدي للانتهاكات المتعددة لحقوق الإنسان التي يعاني منها الشخص المتجر به^(٣٥). وبالإضافة إلى المخططات العامة التي تسعى إلى تمكين الضعفاء المرجح أن يتعرضوا أكثر من غيرهم للاتجار، وضعت الهند خططاً مختلفة تنطوي على تدابير مصممة تحديداً لتلبية الاحتياجات الخاصة للأشخاص المتجر بهم، بتزويدهم بالخدمات القانونية والمأوى والمشورة، وغير ذلك.

٦٨- وبغية المعالجة الشاملة للمسائل المتعلقة بالاتجار بالبشر، بلغت الحكومة مرحلة متقدمة في التشاور مع أصحاب المصلحة بشأن مشروع قانون جديد لمكافحة الاتجار بالبشر.

٦٩- وما فتئت الهند تسعى أيضاً إلى التنفيذ الفعال للقوانين التي تحظر وتلغي نظام السخرة. وتضطلع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بولاية محددة في هذا الصدد. وبغية تحسين ظروف الأشخاص المشمولين بنظام السخرة، نقحت حكومة الهند مؤخراً نظام إعادة تأهيل العمال المستعبدين الذي ترعاه الحكومة المركزية. وتعمل الهند أيضاً على تعزيز الحماية الاجتماعية لأولئك الأشخاص.

جيم- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الحق في الضمان الاجتماعي

٧٠- وافقت الهند على مواصلة جهودها وإجراءاتها الرامية إلى تعزيز الضمان الاجتماعي وسياسات العمل. ووافقت أيضاً على مواصلة تكثيف جهودها من أجل نشر نموذج النمو في الأرياف المنصوص عليه في قانون المهاتما غاندي الوطني لضمان العمالة في الأرياف.

٧١- ولا يزال نظام صندوق ادخار الموظفين ونظام التأمين الحكومي للموظفين المخططيين الرئيسيين للضمان الاجتماعي في القطاع المنظم. وقد أطلق رئيس الوزراء إصلاحات الجيل الثاني لشركة التأمين الحكومي للموظفين من أجل تحسين نطاق تغطية المخطط وتنفيذه. ويخضع نظام صندوق ادخار الموظفين لمعايرة منتظمة تشمل توسيعاً متواصلًا لنطاق الاستحقاقات، بما في ذلك رفع سقف الأجور.

٧٢- ولما كان الأشخاص العاملون في القطاع غير المنظم أكثر عرضة للعوز في غياب الضمان الاجتماعي، فقد جعلت الهند من هذا القطاع مجالاً ذا أولوية. وأطلقت حكومة الهند

أو عززت مخططات مختلفة يندرج معظمها في نطاق قانون الضمان الاجتماعي للعمال غير المنظمين لعام ٢٠٠٨^(٣٦). وفي إطار البرنامج الوطني الرئيسي للمساعدة الاجتماعية، تقدم خمسة مخططات المساعدة النقدية وغيرها إلى المسنين والأشخاص الذين يعيشون دون خط الفقر والأرامل والأشخاص ذوي الإعاقة^(٣٧). وزاد حجم الأموال المخصصة للبرنامج الوطني للمساعدة الاجتماعية من ٨٤,٤٧ بليون روبية في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، إلى ١٠٦,٣٥ بليون روبية (تقريباً) في عام ٢٠١٥. وحتى الآن، تُخصّص حوالي ٤٣٢,٩٥ بليون روبية لهذا المشروع، وشمل قرابة ١٤٤ مليون مستفيد. وأطلق أيضاً في عام ٢٠١٥ مخطط المعاشات التقاعدية (Pradhan Mantri Atal Pension Yojana)، الذي يستهدف القطاع غير المنظم أساساً، وإن كان مفتوحاً لجميع المواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٤٠ سنة^(٣٨).

٧٣- وبغية التخفيف من الهشاشة الناجمة عن اعتلال الصحة، يتيح النظام الوطني للتأمين الصحي (Swasthya Bima Yojana Rashtriya) تغطية صحية باستخدام بطاقات ذكية وبدون سداد مبلغ الخدمات للأسر التي تعيش دون خط الفقر، ولمختلف فئات العمال في القطاع غير المنظم^(٣٩).

٧٤- وأطلقت الحكومة عدة مخططات لتوفير تغطية التأمين لجميع المواطنين بمبلغ رمزي. ويعتبر مخطط التأمين ضد الحوادث (Pradhan Mantri Suraksha Bima Yojna) ومخطط التأمين على الحياة (Pradhan Mantri Jeevan Jyoti Bima Yojna) أهم برامج التأمين من هذا القبيل. ويوفر مخطط الضمان الاجتماعي (Aam Aadmi Bima Yojana) تغطية التأمين على الحياة للأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر أو فوقه بـ ١٠٠ روبية شهرياً^(٤٠).

٧٥- ولا تزال الحكومة ملتزمة بتحسين تنفيذ جميع هذه المخططات بغية العمل تدريجياً على توفير شبكة ضمان اجتماعي آمن لمواطنيها.

الحق في العمل وفي ظروف عمل عادلة ومواتية

٧٦- التزمت الهند بتعزيز الحق في تكافؤ الفرص في الحصول على العمل وفي مكان العمل.

٧٧- وتعكف الهند على توحيد قوانين العمل القائمة في أربع مدونات^(٤١) لضمان الشفافية والاتساق في جميع القطاعات. ويُنتظر أن يُدخل البرلمان تعديلات لمواءمة قانون المصانع الساري مع التطورات التكنولوجية والاقتصاد العالمي السريع التغير. والهدف من ذلك كفالة السلامة المهنية، والوقاية من المخاطر الصحية والأمراض، والامتثال للأنظمة والشفافية في التفتيش، وتشجيع المشاريع الكثيفة العمالة.

٧٨- وأصلحت الحكومة آلية تقييم الامتثال لقوانين العمل. فأصبح لزاماً على أرباب العمل ملء استمارات تتضمن تفاصيل عن امتثالهم لقوانين العمل، عن طريق بوابة إلكترونية موحدة للعمل (Shram Suvidha Portal). وتعتقد الحكومة أن الانتقال من آلية قائمة على التفتيش إلى آلية للإبلاغ الذاتي سيبسط الامتثال لقوانين العمل، وستكفل عمليات التفتيش المحددة الهدف التي تستند إلى معايير موضوعية حماية أفضل لحقوق العمال، تماشياً مع أهداف البلد الإنمائية.

٧٩- وتدرك الحكومة المطالب المتعلقة بالتصديق على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ٨٧ ورقم ٩٨، وتعترف بأن هذه المسألة بالغة الأهمية، ومع ذلك لا تزال هناك بعض المسائل

العالقة، ولا سيما منها تلك المرتبطة بنطاق الحقوق التي ينبغي أن تُمنح للموظفين الحكوميين. وتجري الهند مناقشات مع منظمة العمل الدولية ومع بلدان أعضاء أخرى تعتمد معايير قانونية مماثلة لحل هذه المسائل.

٨٠- ويقوم قانون المهاتما غاندي الوطني لضمان العمالة في الأرياف، وهو قانون الهند الرئيسي في مجال العمالة، على الاستحقاق ويشمل البلد بأسره. وتبذل الهند جهوداً حثيثة لمعالجة مشكلتي تسرب الموارد وتوافرها. وزادت الاعتمادات المخصصة لهذا القانون سنة بعد أخرى. والحكومة متحمسة لأن النساء استفدن من ٥٧ في المائة من أيام العمل التي بلغ عددها ١,٤ بليون يوم بموجب هذا القانون. وبصرف النظر عن هذا القانون، فإن توليد فرص العمل من خلال برامج التدريب التعاونية يبعث على التفاؤل الشديد^(٤٢).

٨١- وبعد ضمان العمالة، بوصفها الخطوة التالية، دعا رئيس الوزراء أفراد الأمة إلى تحويل الهند إلى "عاصمة مهارات" العالم عن طريق "مبادرة مهارات الهند"^(٤٣). والشباب هم أهم المستفيدين من حملة هذه المبادرة. وفيما يتعلق بالشرائح الهشة، أطلقت الحكومة مخططاً في عام ٢٠١٣ لتنمية مهارات الأقليات (Seekho aur Kamao). واستهدفت الحكومة مؤخراً مخططاً للتدريب على المهارات (naPradhan Mantri Kaushal Vikas Yojna) أسهم في تلقين المهارات لنحو ١٩ مليون شاب حتى الآن. وتيسر الحكومة، من خلال هذه المخططات وغيرها، توليد فرص العمل والوصول إليها^(٤٤). ومن خلال الخطة الوطنية لسبل العيش في المناطق الحضرية، تعمل الحكومة على تمكين أفراد المجتمعات المحلية الضعيفة اقتصادياً من تنظيم أنفسهم في إطار مجموعات المساعدة الذاتية والمساهمة في تنمية مهاراتهم لتيسير العمل المأجور أو المهن الحرة. وتشمل التدريب على المهارات في إطار هذه الخطة ١,٤ مليون مستفيد في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥^(٤٥).

تمكين المرأة اقتصادياً

٨٢- اتخذت الهند خطوات شتى لتعزيز المساواة في مشاركة المرأة في القوى العاملة، لكفالة بيئة عمل آمنة وكريمة، وتيسير عملية التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة بوجه عام. ويجري حالياً تعديل قانون المصانع لإزالة الأحكام التمييزية، وإلزام أرباب العمل بتوفير مزيد من التسهيلات للموظفات^(٤٦). واتخذت الهند خطوات جذرية فقررت السماح للنساء بأداء الأدوار القتالية في جميع قطاعات الجيش، على قدم المساواة مع الرجل.

٨٣- وبغية معالجة انخفاض نسبة مشاركة النساء في القوة العاملة وانخفاض نسبة العاملات من السكان مقارنة بالرجال، اعتمدت الهند مخططات وبرامج لتخطي الحواجز الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعوق مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في القوة العاملة^(٤٧). فعلى سبيل المثال، تركز الخطة الوطنية لسبل العيش في المناطق الريفية على توليد فرص العمل والتمكين للمرأة الريفية عن طريق مجموعات المساعدة الذاتية، ومن خلال تقديم الدعم للمرأة في مجال الزراعة^(٤٨).

٨٤- ووُضعت أيضاً مخططات لتمكين النساء، من خلال تدريبهن على المهارات وتوعيتهن بالبرامج المتاحة، وتيسير إدماجهن المالي^(٤٩). وبغية تيسير الحصول على الائتمان والوصول من ثم

إلى الفرص المدرة للدخل، على سبيل المثال، يقدم مخطط Nari Arthik Sashaktikaran Yojana قروضاً بنسبة ٤ في المائة سنوياً للنساء.

٨٥- وإذ تسلم الحكومة بأن المرأة تتحمل نصيباً كبيراً من مسؤوليات تقديم الرعاية الأسرية، مما يجد كثيراً من قدرتها على المشاركة على قدم المساواة مع الرجل في القوة العاملة، فقد التزمت بتيسير إعادة هيكلة أماكن العمل لجعلها أكثر مراعاة للظروف الاجتماعية التي تعيشها النساء^(٥٠). واقتрحت الحكومة تمديد إجازة الأمومة، وتوفير دور الحضانه ومراكز الرعاية النهارية، وانتهاج المرونة في ساعات العمل، وتهيئة بيئات عمل آمنة وكريمة لتيسير تساوي النساء والرجال في الحصول على فرص العمل^(٥١).

٨٦- وتشكل النساء وغيرهن من أفراد الفئات المحرومة الأخرى معظم العمال المنزليين الذين ينتمون إلى القطاع غير المنظم، وغالباً ما يتعرض هؤلاء الأشخاص للعنف والإيذاء والتمييز. وفي الوقت الراهن، فإن حماية حقوق العمال المنزليين ورفاههم من الصلاحيات التقديرية لكل ولاية. ومع ذلك تجري الحكومة الهندية مناقشات مع منظمات المجتمع المدني بشأن مقترح قانون وطني لتوفير الحماية والرعاية والضمان الاجتماعي للعمال المنزليين^(٥٢).

الحق في مستوى معيشي لائق

١- القضاء على الفقر

٨٧- تلتزم الهند بتعزيز استراتيجيات التخفيف من حدة الفقر وتحسين أحوال معيشة مواطنيها، بإجراءات تشمل توطيد البرامج والتدابير الاجتماعية والاقتصادية اللازمة للحد من الفقر ومن الإقصاء الاجتماعي. وفي إطار اتباع هذه السياسات، تعهدت الهند بإيلاء سكانها الريفيين والنساء والأطفال اهتماماً خاصاً.

٨٨- ويشكل القضاء على الفقر أحد العناصر الرئيسية في أهداف الهند الإنمائية. ففي عام ٢٠١٢، كان ٢١ في المائة من سكان الهند يعيشون تحت خط الفقر. وتكثف الهند جهودها من أجل مواءمة سياساتها مع أهداف التنمية المستدامة بالتركيز على التعليم والصحة والمسائل الجنسانية والمهارات والعمالة والطاقة وتطوير الهياكل الأساسية، وما إلى ذلك.

٨٩- وقد وضعت الهند مجموعة من المخططات والخدمات التي تُمكن المجتمعات المهمشة من التغلب على الفقر، مثل مخطط نقل الاستحقاقات المباشر، والمخططات القائمة على الاستحقاقات التي تكفل العمالة وتعبئ فقراء الريف وتلبي التطلعات المهنية لشباب الريف^(٥٣). وبغية تفادي الفساد وضمان وصول الإعانات والاستحقاقات إلى المواطنين مباشرة، تعمل الحكومة على إصدار بطاقات التعريف الخاصة (AADHAR).

٢- الغذاء الكافي

٩٠- وافقت الهند على النهوض بالأمن الغذائي ودعم الجهود الرامية إلى رفع مستوى التغذية، ولا سيما اعتماد مشروع القانون بشأن الأمن الغذائي، وتعزيز نظام التوزيع العام.

٩١- واتخذت الهند خطوات للقضاء على جميع أشكال سوء التغذية، بزيادة الإنتاجية الغذائية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يهدف قانون الأمن الغذائي الوطني لعام ٢٠١٣ إلى توفير الأمن

الغذائي والتغذوي لزهء ٧٥ في المائة من سكان الريف و ٥٠ في المائة من سكان المناطق الحضرية من خلال تحسين نظام التوزيع العام. ويتضمن القانون أيضاً أحكاماً لتلبية الاحتياجات التغذوية للحوامل والأطفال الذين يعانون من سوء التغذية والأشخاص المتشردين والمعوزين. وقد نُفذ هذا القانون في جميع أرجاء البلد. وتكمل خطة التغذية الوطنية، التي أُطلقت في عام ٢٠١٤، القانون، وهي تهدف خصيصاً إلى الوقاية والحد من نقص تغذية الأم والطفل. ولضمان تحسين الحصول على الإعانات الغذائية، تعمل الحكومة على الانتقال إلى رقمنة بطاقات الإعاشة. ويضم القانون أيضاً عنصراً جنسانياً قوياً، تمشياً مع دعم الهند لتعميم المنظور الجنساني في برامج الأمن الغذائي. وينص القانون على أن تكون المرأة الأكبر سناً في الأسرة هي ربة الأسرة لغرض إصدار بطاقات الإعاشة بموجب القانون.

٩٢- ووضعت الهند السياسة الوطنية للملكية الفكرية لعام ٢٠١٦، اعترافاً منها بأهمية اتباع نهج يراعي المصلحة العامة إزاء الملكية الفكرية من أجل زيادة فرص الحصول على الرعاية الصحية والأمن الغذائي وحماية البيئة، فضلاً عن قطاعات أخرى ذات أهمية اجتماعية واقتصادية حيوية.

٩٣- وتواصل الهند جهودها لضمان التنفيذ الفعال لمخطط وجبة منتصف النهار في المدارس. وأصبحت ٢٠٠ مقاطعة إضافية مشمولة بالبرنامج المتكامل لنماء الطفل، الذي اعتمد لضمان تحسين التغذية والصحة والنماء العام للأطفال منذ الولادة وحتى سن السادسة، وتقديم الدعم التغذوي والصحي للحوامل والمرضعات. وقد استفاد من هذا البرنامج حوالي ١٠٠ مليون شخص من بينهم ١٨,٩ مليون حامل ومرضع، وبقيتهم أطفال دون السادسة من العمر. وتهدف الخطة الخمسية الثانية عشرة إلى تعزيز هذا البرنامج المتكامل^(٥٤).

٣- الصرف الصحي ومياه الشرب المأمونة

٩٤- التزمت الهند بتسريع الإمداد بخدمات الصرف الصحي وزيادة الحصول على مياه الشرب المأمونة والمستدامة في الأرياف.

٩٥- وتمشياً مع أهداف التنمية المستدامة بشأن الإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع، تعهدت الهند بأن تحقق، بحلول عام ٢٠٣٠، هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الملائمة والمنصفة، ووضع حد للتغوط في العراء، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشّة.

٩٦- وحملة الهند النظيفة (Swachh Bharat Abhiyan) برنامج وطني أُطلق في عام ٢٠١٤ بهدف تيسير تغيير السلوك المجتمعي والجماعي في ممارسات الصرف الصحي^(٥٥). ومن أهداف البرنامج وضع حد للتغوط في العراء في الهند بحلول عام ٢٠١٩. ولهذا الغرض، تقدم الحكومة حوافز نقدية لبناء المراحيض منزلية لكل أسرة فضلاً عن بناء المراحيض المجتمعية^(٥٦). ويتجسد نجاح الحملة في ارتفاع نسبة توفير المرافق الصحية في المناطق الريفية من ٣٨,٧٦ في المائة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، إلى ٥٥,٣٣ في المائة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦^(٥٧).

٩٧- وفي عام ٢٠١٣، صيغت مبادئ توجيهية جديدة في إطار البرنامج الوطني لتوفير مياه الشرب في المناطق الريفية من أجل تحسين تنفيذه. وقد حققت الهند الهدف المتمثل في خفض عدد الأسر غير المزودة بمياه الشرب في المناطق الريفية بمقدار النصف.

٩٨- وفي إطار حملة المدارس النظيفة (Swachh Vidyalaya Campaign)، بنت الحكومة مراحيض منفصلة للفتيان والفتيات في جميع المدارس الحكومية^(٥٨).

٩٩- ولا يزال التنقيب وسط القمامة مستمراً في شتى أنحاء البلد. وبغية إلغاء الممارسات المهينة وغير الآمنة، سنتّ الهند قانون حظر تشغيل العاملين في جمع القمامة يدوياً وإعادة تأهيلهم لعام ٢٠١٣^(٥٩).

السكن وملكية الأراضي

١٠٠- سعياً لتحقيق هدف التنمية المستدامة المتمثل في إقامة مدن ومجتمعات محلية مستدامة، أطلقت الحكومة تدابير مختلفة مثل برنامج المدن الذكية من أجل إنشاء مدن نموذجية مستدامة^(٦٠)؛ وخطة آتال للتجديد والتحول الحضري (Atal Mission for Rejuvenation and Urban Transformation) لتوفير المرافق اللازمة لتحسين نوعية حياة الفقراء والمهمشين في المناطق الحضرية؛ وبرنامج الرفاه الاجتماعي (Pradhan Mantri Gramin Aawas Yojana) وخطة توفير السكن للجميع بحلول عام ٢٠٢٢ لتحسين المرافق السكنية؛ ومخطط السكن للجميع (Rajiv Aawas Yojna) الذي يهدف إلى إدماج الأحياء الفقيرة في نظام السكن الرسمي وتوفير السكن الميسور التكلفة لفقراء المدن^(٦١). وبالإضافة إلى ذلك، توفر الخطة الوطنية لسبل العيش في المناطق الحضرية مآوى دائمة للأشخاص المتشردين في المدن. وفي المناطق الريفية، أصبح قانون المهاتما غاندي الوطني لضمان العمالة في الأرياف يشمل بناء المنازل.

١٠١- ولضمان حصول الجميع على السكن، توفر الحكومة أيضاً مخصصات تفضيلية في المرافق السكنية المدرجة في إطار مخططات شتى للمجتمعات المهمشة مثل الأقليات^(٦٢).

١٠٢- وبغية كفالة حماية حقوق الأشخاص المتشردين، انطلقت بموجب توجيهات المحكمة العليا عملية التحقق الفعلي من المآوى المتاحة للأشخاص المتشردين في المدن في كل ولايات/أقاليم الاتحاد. وستشمل عملية التحقق أيضاً مدى امتثال الملاجئ للمبادئ التوجيهية التنفيذية للمخطط المتعلق بتوفير الملاجئ للمتشردين في المدن في إطار الخطة الوطنية لسبل العيش في المناطق الحضرية^(٦٣).

١٠٣- وأقر البرلمان قانون الحق في التعويض العادل والشفافية في حيازة الأراضي وإعادة التأهيل وإعادة التوطين لعام ٢٠١٣، لإتاحة عملية إنسانية وتشاركية ومستنيرة وشفافة لحيازة الأراضي. ويهدف القانون أيضاً إلى تحسين وضع الأشخاص المتضررين الاجتماعي والاقتصادي بعد الحيازة.

١٠٤- وبمقتضى قانون القبائل المصنفة وغيرها من ساكني الغابات التقليديين (الاعتراف بحقوق الغابات)، بصيغته المعدلة في عام ٢٠١٢، قُدمت ٦١٣ ٤٢٧ ٤ مطالبات، ووُزِعَ ٣٣٨ ١٧٤٦ سند ملكية حتى أيار/مايو ٢٠١٦. وعولج ما مجموعه ٣ ٨٦٣ ٠٢٥ مطالبات، أي ٨٧,٢٥ في المائة من مجموع المطالبات المقدمة^(٦٤).

الحق في الصحة

١٠٥- التزمت الهند بتعزيز المبادرات الرامية إلى ضمان الحق في الصحة وزيادة دعم هذه المبادرات. ووافقت بوجه خاص على اتخاذ خطوات من أجل تحسين الحصول على الرعاية

الصحية، ولا سيما الحصول على خدمات صحة الأمهات والحصول على خدمات التوليد الطبية المناسبة وعلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك الإجهاض المأمون وخدمات منع الحمل الشاملة التي تراعي الاعتبارات الجنسانية. ووافقت على اتخاذ مزيد من الخطوات من أجل خفض معدلات وفيات الأمهات والأطفال. والتزمت الهند أيضاً باتخاذ تدابير فعالة من أجل التنفيذ التام للخطة الوطنية لتوفير الصحة في الأرياف.

١٠٦- وتسعى الهند إلى "ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار وذلك بغية الوفاء بالتزاماتها الدستورية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة". وعلى الصعيد الدولي، عززت الهند اليوغا باعتبارها منظومة من النهج الكلية للصحة والرفاه. وقد رحب المجتمع الدولي ترحيباً حاراً بجهود الهند باعتماد القرار المتعلق بالاحتفال باليوم الدولي لليوغا في ٢١ حزيران/يونيه من كل سنة في الجمعية العامة في عام ٢٠١٤. أما داخل البلد، فقد أطلقت في عام ٢٠١٣ الخطة الوطنية للصحة في المناطق الحضرية، وهي خطة فرعية تندرج ضمن الخطة الوطنية الشاملة للصحة، إلى جانب خطة فرعية أخرى هي الخطة الوطنية للصحة في المناطق الريفية. وتتيح سياسات محددة موارد تهدف إلى مساعدة الجهود المبذولة لمكافحة الأمراض المتفشية في الهند^(٦٥). والهند متحمسة، بفضل إنجازاتها، لبذل مزيد من الجهود. فقد حقق البلد الغاية المتعلقة بخفض معدل انتشار السل والوفيات الناتجة عنه بنسبة ٥٠ في المائة. وتلقت الهند في آذار/مارس ٢٠١٤ شهادة خلوها من شلل الأطفال. وفي عام ٢٠١٣، خلصت منظمة الصحة العالمية إلى أن الهند خفضت عدد حالات الإصابة بالمalaria بأكثر من النصف منذ عام ٢٠٠٠، إذ انتقل عددها من مليوني حالة إلى ٨٨٢ ٠٠٠ حالة. وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، أطلقت الهند الإطار الوطني للقضاء على malaria للفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠ الذي يحدد استراتيجيتها للقضاء على هذا المرض بحلول عام ٢٠٣٠.

١٠٧- واستُهلّت سياسة الصحة العقلية في عام ٢٠١٤ لإتاحة فرص حصول الجميع على العناية بالصحة العقلية من خلال زيادة فهم الصحة العقلية وتعزيز الريادة في قطاع الصحة العقلية على جميع المستويات^(٦٦).

١٠٨- وتقدم مخططات من قبيل مخطط تأمين الأمهات (Janani Suraksha Yojana) خدمات التوليد المؤسسية للحوامل اللائي يعشن تحت خط الفقر، وذلك للحد من وفيات الأمهات والرضع. وقد بُسّطت عملية تقديم المساعدة المالية إلى المستفيدين من خلال التحويلات المصرفية المباشرة، غير أن التأخير في فتح الحسابات المصرفية بسبب رداءة الخدمات المصرفية شكل صعوبات في التنفيذ في بعض الولايات^(٦٧). ومما يشجع الهند في جهودها لخفض معدل وفيات الرضع من ٥٨ وفاة من كل ١ ٠٠٠ مولود حي في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى ٤٠ وفاة من كل ١ ٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠١٣. ووفقاً للتقرير الإحصائي لعام ٢٠١٣، يبلغ معدل وفيات المواليد المبكرة ٢٨ وفاة من كل ١ ٠٠٠ مولود حي، بينما يبلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ٤٩ وفاة من كل ١ ٠٠٠ مولود حي. وبلغ معدل وفيات الأمهات في الهند في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ حوالي ١٦٧ وفاة من كل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي مقارنة بحوالي ١٧٨ وفاة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢.

١٠٩- وانتقلت الهند أيضاً، في عام ٢٠١٣، نحو نهج استراتيجي جديد هو نهج الصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل والمراهق (A+RMNCH)، لتركيز اهتمامها على جميع مراحل

الحياة، بما في ذلك مرحلة المراهقة من أجل تدخلات صحية هادفة^(٦٨). وتصبو السياسة الوطنية بشأن الأطفال لعام ٢٠١٣ أيضاً إلى تحقيق المساواة في حصول جميع الأطفال على الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية والتأهيلية الشاملة والأساسية، سواء قبل الولادة أو خلالها أو بعدها، وطوال مرحلة نمائهم. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أعلن رئيس الوزراء عن مخطط لتقدم معونة مالية للحوامل اللاتي يلدن في المؤسسات ويلجأن إليها لتطعيم أطفالهن، قدرها ٦٠٠٠ روبية.

١١٠- وإذ تدرك الهند الحاجة إلى التوعية باعتبارها عنصراً رئيسياً في التدخلات المتعلقة بالصحة، فقد أطلقت برامج مثل البرنامج الوطني لصحة المراهقين (Rashtriya Kishor Swasthya Karyakaram) في عام ٢٠١٤، الذي يشمل التثقيف الصحي من خلال التدخلات المجتمعية الأساس، والمخطط المتعلق بتعزيز النظافة في فترة الحيض في صفوف المراهقات في المناطق الريفية. وعلاوة على ذلك، أُطلقت في شباط/فبراير ٢٠١٤ المرحلة الرابعة من البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز الذي يدعم تدريب وبناء قدرات الموظفين في العيادات المعنية بالأمراض المنقولة جنسياً/التهابات المسالك (عيادات سوراكشا)، وتوفير المستشارين، وإتاحة مجموعات الأدوية الملونة المشفرة الموحددة للعلاج من تلك الأمراض والالتهابات مجاناً، وما إلى ذلك. وإقراراً بأن الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال يشكلون فئة معرضة بشدة لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبأن هؤلاء الأشخاص قد لا يحصلون على الخدمات الصحية الكافية بسبب الوصم الاجتماعي والقانوني، نفذت المنظمة الوطنية لمكافحة الإيدز مخططات مختلفة للوصول إلى الأقليات الجنسية^(٦٩). وثمة تقدير كبير لإسهام قطاع صناعة الأدوية الهندي بنسبة ٨٠ في المائة من مضادات فيروسات النسخ العكسي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في العالم.

١١١- وعلى الرغم من أن النسبة الإجمالية بين الجنسين زادت بسبع نقاط لتبلغ ٩٤٠ في تعداد عام ٢٠١١ مقابل ٩٣٣ في تعداد عام ٢٠٠١، فإن نسبة الجنسين من الأطفال (من الولادة إلى ٦ سنوات) قد شهدت انخفاضاً حاداً من ٩٢٧ أنثى لكل ألف ذكر في عام ٢٠٠١، إلى ٩١٩ أنثى لكل ألف ذكر في عام ٢٠١١. ونتيجة لذلك، كثفت الحكومة جهودها من أجل التنفيذ الفعال للقانون الخاص بتقنيات التشخيص قبل الحمل وقبل الولادة (حظر اختيار جنس الجنين) لعام ١٩٩٤. وأطلقت في عام ٢٠١٤ حملة رئيس الوزراء لحماية الفتيات وتعليمهن (Beti Bachao Beti Pado) بهدف تحسين النسبة بين الجنسين ومكافحة قتل الأجنة الأنثوية.

١١٢- وتمشياً مع هدف التنمية المستدامة المتمثل في ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار، عمدت الحكومة إلى إطلاق المبادرة الوطنية لرعاية المسنين، التي تولي الرعاية الطبية للمسنين اهتماماً خاصاً^(٧٠).

١١٣- ومن خلال البرنامج الوطني للرعاية الصحية للمسنين الذي ينفذ حالياً في ١٠٠ مقاطعة في ٢١ ولاية، تسعى الهند إلى تسهيل حصول المسنين على خدمات الوقاية والدعم والعلاج وإعادة التأهيل.

الحق في التعليم

١١٤ - وافقت الهند على مواصلة تعزيز حق الطفل في التعليم، ولا سيما عن طريق مواصلة تنفيذ سياسة شاملة وغير تمييزية لضمان التعليم الجيد لجميع الأطفال. كما وافقت الهند على تكثيف جهودها لتوفير التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي، والعمل على التنفيذ السلس لقانون عام ٢٠١٠ بشأن حق الطفل في تعليم مجاني وإلزامي. وبفضل تعميم التعليم الابتدائي وتحقيق المساواة بين الجنسين، ينتقل برنامج توفير التعليم للجميع (Sarva Shiksha Abhiyan) الآن إلى المرحلة الثانية حيث ينصب التركيز على التعليم الثانوي الجيد والميسور التكلفة. ووافقت الهند أيضاً على مواصلة العمل على إدراج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المناهج المدرسية.

١١٥ - والتعليم ركيزة أساسية من ركائز التنمية في كل بلد. ولذا، تعطي الهند الأولوية للتعليم الجيد والشامل للجميع. وفي إطار هذا المسعى، ارتفعت ميزانية التعليم بنسبة ٤,٩ في المائة في عام ٢٠١٦.

١١٦ - وإدراكاً منها للحاجة إلى المساواة بين جميع شرائح المجتمع في الحصول على تعليم جيد، اتخذت الهند عدة تدابير لرفع مستويات إلمام الفئات المستبعدة والمهمشة بالقراءة والكتابة وتيسير حصولها على التعليم. وتسعى المنح الحكومية المقدمة من أجل الالتحاق بالمدارس والتعليم العالي التي تستهدف النساء والطوائف المصنفة والقبائل المصنفة والطبقات المتخلفة الأخرى إلى زيادة فرص حصول هذه الفئات على التعليم^(٧١). واستُحدثت منح دراسية إضافية للأشخاص ذوي الإعاقة على جميع المستويات التعليمية، بما في ذلك للدراسة في الخارج^(٧٢).

١١٧ - وقد أُطلق برنامج القراءة والكتابة في وقت مبكر (haratPadhe Bharat Badhe B)، وهو برنامج فرعي ضمن برنامج توفير التعليم للجميع (Sarva Shiksha Abhiyan) من أجل تحسين نوعية التعليم الابتدائي^(٧٣).

١١٨ - وتعزز مخططات وتدابير شتى للتعليم العالي للفئات المهمشة، وتيسر حصولها على فرص الاستفادة من التعليم العالي. فالمنح الدراسية، من قبيل منحة سوامي فيفيكاناندا للطفلة الوحيدة من أجل البحوث في العلوم الاجتماعية، ومبادرة تقديم المساعدة للنهوض بالتحاق الفتيات بالتعليم التقني (PRAGATI)، تسعى إلى تحقيق هذه الأهداف. وشرعت الحكومة في تنفيذ مخطط يسمى 'أودان' (UDAAN) لزيادة التحاق النساء وأفراد الطوائف المصنفة والقبائل المصنفة والأقليات بالتعليم المهني، ولا سيما العلوم والرياضيات^(٧٤). وأطلقت مخططات خاصة لتوفير المنح الدراسية بغية تيسير حصول الطلاب من الولايات الشمالية الشرقية على التعليم العالي الجيد.

١١٩ - وبغية تلبية الطلبات الواردة من الشرائح المهمشة، شكلت الحكومة لجنة لإسداء المشورة لها بشأن المسائل المتعلقة بالاحتياجات التعليمية للطلاب المنتمين إلى الطوائف المصنفة والقبائل المصنفة والمشاكل التي تعترضهم. ووجهت تعليمات أيضاً إلى الجامعات لإنشاء خلايا تتيح تكافؤ الفرص من أجل تيسير الاستجابة لاحتياجات الفئات المحرومة.

١٢٠ - وما فتئت الهند تعطي الأولوية لتعزيز الفرص التعليمية من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتيسير الوصول إلى أفضل الموارد التعليمية^(٧٥).

١٢١- وتعمل الهند على وضع سياسة لتلبية الاحتياجات التعليمية للأطفال دون السادسة من العمر. وتتيح السياسة الوطنية للرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة لعام ٢٠١٣ وصول جميع الأطفال على قدم المساواة إلى التعليم في إطار لامركزي وضمان استمرارية هذه السياسة في جميع المراحل العمرية^(٧٦).

١٢٢- وأدرج المنهج الوطني للتعليم المدرسي، الذي وضعه المجلس الوطني للبحوث وبرامج التدريب التعليمية، عنصرَ التثقيف بحقوق الإنسان في مادة العلوم الاجتماعية. وأعدت أيضاً برامج تدريب المعلمين تحت إشراف اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

دال - حقوق أشخاص محددين أو فئات محددة

النساء

١٢٣- التزمت الهند بمواصلة جهودها ومبادراتها الرامية إلى القضاء على العنف والتمييز ضد المرأة، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتحقيقاً لهذه الغاية، وافقت الهند على مواصلة إدماج المنظور الجنساني في برامجها وخططها الإنمائية. والتزمت خصوصاً بتحسين تدابير منع العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف الجنسي. ووافقت الهند على مواصلة تعزيز حق المرأة في اختيار زوجها، ومعالجة اختلال النسبة بين الجنسين، بتدابير منها زيادة الصرامة في إنفاذ حظر اختيار جنس الجنين.

١٢٤- وتتخذ الهند مجموعة من التدابير لتحسين وضع المرأة في البلد^(٧٧). ولكي يتسنى إدماج المنظور الجنساني في صياغة السياسات وتنفيذها، وضمان إيلاء شواغل المرأة أهمية متساوية في البرامج الإنمائية، تظل حكومة الهند ملتزمة بمخططها الخاص بالميزنة الجنسانية. وأكدت ٥٦ وزارة/إدارة، حتى الآن، إنشاء آلية الرصد هذه.

١٢٥- وأدرجت في قانون العقوبات مختلف أشكال العنف مثل الاعتداء باستخدام الأحماض والملاحقة والسلب في الأماكن العامة والتلصص وغيرها، باعتبارها جرائم منفصلة^(٧٨). ووضعت حكومات الولايات مخططات لتعويض الضحايا والناجين من مختلف أشكال العنف وإعادة تأهيلهم^(٧٩). وتقدم خطوط الاتصال للمساعدة استجابة فورية وشاملة للنساء اللاتي يواجهن العنف بوسائل منها التدخل العاجل، فضلاً عن تيسير الحصول على الخدمات الصحية والمشورة والمعونة القانونية.

١٢٦- وتظل الهند ملتزمة بمكافحة العنف الجنسي ضد النساء والأطفال. ففي أعقاب اغتصاب جماعي مأساوي شهدته نيودلهي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أنشأت حكومة الهند لجنة القاضي ج. س. فيرما من أجل اقتراح تدابير للتصدي للعنف ضد المرأة. واستناداً إلى توصيات هذه اللجنة، أدخلت إصلاحات قانونية مختلفة. فاستعرضت القوانين المتعلقة بالعنف الجنسي استعراضاً شاملاً تم إصلاحها للاعتراف بتعدد أشكال العنف الجنسي ومواقعه. ووُضعت إجراءات وشروط إثبات جديدة أيضاً للمساعدة على تنفيذ ملاحقات قضائية سريعة وناجحة.

١٢٧- وسنت الهند أيضاً قانوناً جديداً للتصدي للعنف الجنسي ضد الأطفال من الجنسين^(٨٠). وينص هذا القانون على عقوبة صارمة، وينشئ محاكم خاصة، ويجدد كذلك تدابير إجرائية لحماية الطفل أثناء التحقيق والمحاكمة.

١٢٨ - وسنت الهند قانوناً يلزم أرباب العمل بتوفير سبل انتصاف فعالة للنساء اللائي يشتكين من التحرش الجنسي، واتخاذ تدابير أخرى لتعزيز مكان عمل آمن للنساء يراعي الاعتبارات الجنسانية^(٨١). وعلاوة على ذلك، أصبح التحرش الجنسي جريمة قائمة بذاتها^(٨٢).

١٢٩ - وبالإضافة إلى الإصلاحات التشريعية، وضعت الحكومة مخططات شتى لتعزيز سلامة المرأة وأمنها في البلد^(٨٣). ومن الأمثلة على ذلك صندوق نيربايا (Nirbhaya Fund). وما فتئت الهند تفتح أيضاً مراكز جامعة للخدمات تتيح مكاناً واحداً تلجأ إليه النساء المتضررات من العنف، وتقدم لهن المساعدة الطبية وخدمات الشرطة والدعم النفسي والاجتماعي والمعونة القانونية والمشورة والمأوى المؤقت^(٨٤). واقترحت الحكومة مؤخراً سياسة وطنية للمرأة تدعم نهجاً شمولياً للتصدي للعنف ضد المرأة.

١٣٠ - وتعكف الهند على إرساء قوات شرطة تراعي الاعتبارات الجنسانية وتعيها من خلال برامج التدريب، وتقييم الأداء، والتشجيع على تخصيص نسبة ٣٣ في المائة من المناصب في قوات الشرطة للنساء.

الأطفال

١٣١ - وافقت الهند على مواصلة جهودها الرامية إلى حماية الأطفال من الاستغلال، بما في ذلك الاستغلال الجنسي، وحماية حقوقهم الأساسية، وثنى الناس عن تزويج الأطفال، ومواصلة الجهود الرامية إلى إعادة تأهيل الأطفال العمال، وحظر العقاب البدني للأطفال، وتمكين الأطفال عموماً من التمتع في بيئة تطبعها الحرية والكرامة، ومساعدتهم في ذلك.

١٣٢ - وتعد الهند أكبر عدد من الأطفال في العالم، إذ تضم أكثر من ٤٥٠ مليون طفل. وتتبع السياسة الوطنية للطفل لعام ٢٠١٣ نهجاً قائماً على الحقوق إزاء القضايا المتعلقة بالأطفال، وتعتبر الأطفال أفراداً لهم حقوق وعليهم مسؤوليات تتناسب مع سنهم ومستوى نضجهم^(٨٥). وتسعى السياسة الوطنية للرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة لعام ٢٠١٣ إلى ضمان أساس سليم لبقاء الطفل ونمائه. وتنص كلتا السياستين على ضرورة حماية الطفل من جميع أشكال الإيذاء والاستغلال، وتهيئة بيئة مواتية تتيح له الرعاية اللازمة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجرم قانون قضاء الأحداث (رعاية وحماية الطفل) لعام ٢٠١٥، العقاب البدني.

١٣٣ - وقد أصلح هذا القانون نظام إقامة العدل فيما يتعلق بالأطفال المحتاجين إلى الرعاية والحماية، فضلاً عن الأطفال المخالفين للقانون. ويفرض القانون عقوبات جديدة على استغلال الأطفال والاعتداء عليهم، وينص كذلك على تدابير لمنع تعرضهم للمخدرات والمسكرات. وكان الأشخاص دون سن ١٨ عاماً يحاكمون من قبل على جميع الجرائم باعتبارهم أحداثاً، غير أن قانون عام ٢٠١٥ ينص على إمكانية محاكمة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ١٨ عاماً، على الجرائم الشنيعة، باعتبارهم بالغين. وعلى الرغم من توجيه النقد لهذا التغيير لعدم الاعتراف بالظروف الخاصة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ١٨ عاماً، تعتقد الحكومة أن هذه الخطوة ضرورية في ضوء حوادث الجرائم الشنيعة التي يرتكبها الأشخاص في هذه الفئة العمرية.

١٣٤- وتشعر الهند بسرورها لانخفاض معدلات زواج الأطفال. وتظل ملتزمة بالعمل من أجل القضاء على هذه الممارسة الضارة، من خلال إنفاذ قانون حظر زواج الأطفال فضلاً عن أنشطة التوعية.

١٣٥- وسنت الهند مؤخراً القانون المعدل لقانون (حظر وتنظيم) عمل الأطفال لعام ٢٠١٦^(٨٦). وبغية مواصلة سياسة عمل الأطفال مع قانون الحق في التعليم، فإن القانون الجديد يحظر عمل الأطفال دون سن ١٤ عاماً باستثناء العمل بعد الدوام المدرسي في المشاريع الأسرية، ولا يسمح بعمل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ عاماً و١٨ عاماً إلا في الصناعات غير الخطرة.

١٣٦- وتُنفذ السياسة الوطنية لعمل الأطفال في ٢٧٠ مقاطعة من مقاطعات البلد من أجل إعادة تأهيل الأطفال الذين أُخرجوا من العمل. وتوجد في كل مقاطعة مدارس/مراكز تدريب خاصة تدمج التعليم والتدريب المهني ووجبة الغذاء والمنح والرعاية الصحية والترفيه، وغير ذلك. ويتمثل الهدف النهائي للبرنامج في إعداد الأطفال للاندماج في نظام التعليم الرسمي^(٨٧).

الأشخاص ذوو الإعاقة

١٣٧- التزمت الهند بضمان توفير حماية أفضل للأشخاص ذوي الإعاقة، وإعطاء الأولوية لجهود كفالة المساواة للأطفال ذوي الإعاقة في الحصول على التعليم.

١٣٨- ويشكل الأشخاص ذوو الإعاقة ٢,٢١ في المائة من سكان الهند. وتدرك الهند الحاجة إلى اتخاذ تدابير خاصة لضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والعيش حياة كريمة خالية من العنف والتحرش والتمييز والعوز والتهميش. والهند، باعتبارها أولى الدول الموقعة على معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقبي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات، تسلم بأهمية تهيئة بيئة قانونية وسياساتية مواتية لجعل الموارد والمرافق والتسهيلات في متناول الأشخاص ذوي الإعاقة. وتحقيقاً لهذه الغاية، أطلقت الهند حملة الهند على ذمة للجميع، بغية تعميم النفاذ وتهيئة بيئة خالية من العوائق ونظام إيكولوجي داعم للأشخاص ذوي الإعاقة^(٨٨). وتهدف الحملة إلى الوفاء بالتزامات الهند في إطار استراتيجية إنشيو، فضلاً عن تيسير الوصول إلى الحقوق بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي انضمت إليها الهند. وتعديل قانون حقوق التأليف، يَسِّر الهند توافر الموارد المعرفية في شكل سهل الاطلاع عليه. وتسهّل السياسة الوطنية بشأن تعميم النفاذ الإلكتروني تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة ووصولهم بدون عوائق إلى منتجات وخدمات الإلكترونيات وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

١٣٩- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أقر البرلمان الهندي قانوناً جديداً بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويهدف هذا القانون إلى تيسير زيادة الوصول إلى الأماكن العامة والتعليم والعمالة والرعاية الصحية والإدماج وحماية الحقوق، ولا سيما للأشخاص المصابين بمرض عقلي أو إعاقة عقلية. ويزيد القانون عدد الإعاقات المعترف بها من ٧ إعاقات إلى ٢١ إعاقة، بما في ذلك الإعاقة الناجمة عن الاعتداء باستخدام الأحماض والثلاسيما والناعور والحثل العضلي والصعوبة في التعلّم وباركنسون.

١٤٠ - وتُسلم الهند بضرورة اتخاذ تدابير تستهدف توسيع نطاق استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة من مكاسب التنمية، ولذلك وضعت عدداً من المخططات الرامية إلى تحسين حصولهم على التعليم والتدريب المهني والمساعدة المالية والمأوى والرعاية والنماء بوجه عام^(٨٩). وبغية ضمان زيادة فرص الحصول على الاستحقاقات بموجب هذه القوانين والمخططات، تعتمد الهند بطاقة التعريف الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة.

المسنون

١٤١ - التزمت الهند بضمان حماية أفضل للمسنين.

١٤٢ - ويشكل المسنون ١٠ في المائة من سكان الهند. ونذكر أن المسنين يعانون مواطن ضعف شتى بسبب سنهم، ولذلك اتخذنا، تمشياً مع التزامنا بخطة عمل مدريد، خطوات عديدة لضمان حياة كريمة للمسنين. وتنفذ حكومة الهند سياسات ومخططات تشمل السياسة الوطنية بشأن المسنين لعام ١٩٩٩، والبرنامج الوطني للرعاية الصحية للمسنين، ونظم المعاشات التقاعدية وبرامج المساعدة القانونية، بالتعاون مع شركاء آخرين لضمان عيش المسنين حياة أطول تكون أيضاً آمنة وكريمة ومنتجة. ويتنقيح البرنامج المتكامل للمسنين، قدمت الحكومة المساعدة لمختلف الهيئات المحلية والمنظمات غير الحكومية لتلبية الاحتياجات الأساسية للمسنين والشيخوخة المنتجة وإقامة الروابط بين الأجيال والتوعية. وتعكف الهند أيضاً على تنقيح سياستها الوطنية بشأن المسنين مع مراعاة تغير النمط الديمغرافي، والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية، ومنظومة القيم الاجتماعية، والتقدم في ميدان العلم والتكنولوجيا خلال العقد الماضي. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أعلن رئيس الوزراء عن خطة جديدة للمواطنين المسنين تضمن فائدة قدرها ٨ في المائة من الودائع الثابتة التي تصل قيمتها إلى غاية ٧٥٠.٠٠٠ روبية وتكون مجمدة لمدة ١٠ سنوات وتموّل بمدفوعات شهرية.

الميل الجنسي والهوية الجنسانية

١٤٣ - وافقت الهند على النظر في إمكانية نزع صفة الجرم عن العلاقات الجنسية بين شخصين من نفس نوع الجنس.

١٤٤ - وتُجرّم المادة ٣٧٧ من قانون العقوبات الهندي المثلية الجنسية. وفي عام ٢٠٠٩، أعلنت المحكمة العليا في دلهي أن هذه المادة مخالفة للدستور^(٩٠). وأبطلت المحكمة العليا في الهند هذا القرار في عام ٢٠١٣^(٩١). غير أنها وافقت في شباط/فبراير ٢٠١٦ على عقد جلسة استماع أخرى بشأن هذا الموضوع الموجود الآن قيد نظر القضاء^(٩٢). وفي مستجد قضائي ذي صلة، اعترفت المحكمة العليا في عام ٢٠١٤ بأن الميل الجنسي والهوية الجنسانية عنصران أساسيان من شخصية المرء "وجانبان أساسيان من تقرير المصير والكرامة والحرية"^(٩٣). وذكرت المحكمة أن التمييز على أساس الميل الجنسي ينتهك مبدأ المساواة المكفول في دستور الهند^(٩٤).

١٤٥ - وفي عام ٢٠١٤، أقرت المحكمة العليا في الهند بأن التمييز والعنف والتعيز على أساس هوية الشخص الجنسانية، فضلاً عن عدم الاعتراف في القانون بمغاييري الهوية الجنسانية، كلها أمور تنتهك التزامات الهند الدستورية بالمساواة والحرية والحياة الكريمة^(٩٥). وأصدرت المحكمة توجيهات إلى الدولة تدعوها إلى إدماج مغاييري الهوية الجنسانية في الفئات المؤهلة للاستفادة من

مختلف مخططات الإجراءات الإيجابية. وفي عام ٢٠١٦، عُرض على مجلس النواب (Lok Sabha) مشروع قانون (حماية حقوق) مغايري الهوية الجنسانية لعام ٢٠١٦. ويسعى مشروع القانون إلى حماية هؤلاء الأشخاص من العنف والتمييز. وينص أيضاً على تكافؤ الفرص في التعليم والعمل والسكن. وفي الوقت نفسه، تعمل الحكومة على وضع مخطط شامل لرفاه مغايري الهوية الجنسانية. واتخذت الهند أيضاً عدة خطوات لجعل ممارسات الدولة والأماكن العامة آمنة وشاملة لمغايري الهوية الجنسانية^(٩٦).

الأقليات

١٤٦- اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير المتعلقة بتعليم أفراد الأقليات، وتنمية مهاراتهم، وحصولهم على الائتمان، وتطوير الهياكل الأساسية وتحقيق التنمية الاجتماعية في المناطق التي تتركز فيها الأقليات، واعتماد الإجراءات الإيجابية، وما إلى ذلك^(٩٧). وتخصص الحكومة ١٥ في المائة من نفقاتها على مختلف المخططات والبرامج من أجل التمكين الاجتماعي والاقتصادي للأقليات. ويسهم خط المساعدة المجاني 'خدمة' (Khidmat) في زيادة الحصول على المعلومات عن المخططات الخاصة بالأقليات.

١٤٧- وتواصل اللجان الوطنية ولجان الولايات المعنية بالأقليات رصد الشكاوى المقدمة من جماعات الأقليات بشأن ما يعترضها من تمييز وإجحاف.

الطوائف المصنفة والقبائل المصنفة

١٤٨- وضعت الهند برنامجاً متيناً من الإجراءات الإيجابية لضمان المساواة الفعلية للجميع. وتسعى الإجراءات الإيجابية في التعليم والوظائف العامة، إلى جانب الحصص المخصصة من المقاعد الانتخابية، إلى ضمان عدم حصر الوصول إلى الموارد العامة في أي مجموعة بعينها. وما فتئت الهند تعمل مع اتحادات الصناعة على توسيع نطاق الإجراءات الإيجابية ليشمل القطاع الخاص على نحو طوعي، اعترافاً منها بأن فرص العمل في القطاع الخاص مصدر رئيسي للرفاه الاقتصادي في السيناريو الاقتصادي المتغير. ونتيجة لهذه الجهود، اعتمدت شركات عديدة مدونة سلوك طوعية وباتت تتيح للأشخاص المنتمين إلى الطوائف المصنفة والقبائل المصنفة المنح الدراسية والتدريب المهني لزيادة قابليتهم للتوظيف^(٩٨).

١٤٩- وقد عدلت الهند قانون الطوائف المصنفة والقبائل المصنفة (منع الفظائع) لعام ١٩٨٩ لتوسيع نطاق أشكال الفظائع القائمة على الانتماء الطائفي المعترف بها بموجب ذلك القانون، وبدأ نفاذه اعتباراً من ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وتضمن القانون المعدل أيضاً فصلاً جديداً بشأن حقوق الضحايا والشهود. وتسعى الهند، من خلال إنشاء المحاكم الخاصة الحصرية والمدعين العامين المعنيين حصراً بالجرائم المشمولة بذلك القانون، إلى التصدي الفوري والفعال لتلك الفظائع.

١٥٠- واتخذت حكومات الولايات أيضاً خطوات شتى لمنع ومعاقبة الفظائع ضد الطوائف المصنفة والقبائل المصنفة، بوسائل منها إنشاء خلايا الجرائم الخاصة، وتحديد المجالات الحساسة، وإرساء لجان اليقظة والرصد على صعيدي الولايات والمقاطعات. وتتولى اللجنة الوطنية المعنية بالطوائف المصنفة والقبائل المصنفة أيضاً رصد حالات الفظائع.

هاء- التنسيق مع الأمم المتحدة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة

١٥١- التزمت الهند بمواصلة تعاونها مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، بوسائل منها تبادل الخبرات والممارسات السليمة مع البلدان الأخرى وتقديم الدعم في الجهود المبذولة لمكافحة انتهاكات حقوق الإنسان. ووافقت الهند أيضاً على مواصلة تعاونها مع الإجراءات الخاصة وقبول طلبات الزيارات من المقررين الخاصين. وقد تعهدت الهند بمساعدة البلدان الأخرى في بناء القدرات من أجل تعزيز عمل مجلس حقوق الإنسان.

١٥٢- ووافقت الهند على مواصلة تنسيقها مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، فضلاً عن منظمات المجتمع المدني، والاستمرار في إشراك المجتمع المدني في عملية الاستعراض الدوري الشامل.

١٥٣- وتعتقد الهند أن التقدم صوب الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان يتطلب استمرار الحوار والتعاون والتنسيق مع مختلف أصحاب المصلحة، ولا سيما مع السلطات الوطنية الأخرى ومؤسسات حقوق الإنسان. وتؤدي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان دور جهة الوصل في هذا التنسيق من خلال اللجنة القانونية بكامل هيئتها، التي تضم رؤساء جميع اللجان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

١٥٤- وتسلم الهند بأن وجود مجتمع مدني مفعم بالحيوية يبقي الحكومة مسؤولة عن التزاماتها، ويقدم تعليقات حاسمة لصياغة تدابير سياساتية فعالة للنهوض بحقوق الإنسان، ولذلك تعمل الهند على نحو روتيني على نشر القوانين والمخططات والسياسات المقترحة كي يعلق عليها الناس ويناقشوها، وكذلك فعلت عند صياغة مشروع تقريرها الوطني للجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل. وتشكل السياسة الوطنية بشأن الطفل مثلاً على سياسة صيغت من خلال عملية تشاورية واسعة النطاق.

١٥٥- وتظل الهند، باعتبارها عضواً فخوراً من أعضاء الأمم المتحدة، ملتزمة بالتعاون مع المنظمات الدولية ومع كل بلد من البلدان الأخرى في إطار مبدأ المعاملة بالمثل والوثام، لرفع معايير حقوق الإنسان داخل البلد وفي جميع أنحاء العالم. وتوجه الهند دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة كي يزوروا البلد في الوقت الذي يناسب الجميع. وقد زار الهند عشرة مكلفين بولايات منذ عام ٢٠٠٠، ومن ذلك زيارة المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق، في عام ٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، من المقرر أن يجري مقرران خاصان زيارتين في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

Notes

¹ India played an important part in the inter-governmental negotiations towards the finalisation of the 2030 Agenda that seeks to realise human rights for all and to leave no one behind.

² Vellore Citizens' Welfare Forum v. Union of India, AIR 1986 SC 2715.

³ India plans to install 100 GW solar energy out of a total of 175 GW of renewable energy by 2022.

⁴ Compensatory Afforestation Fund Management Planning Authority Portal E-Green Watch (An online web portal which seeks to collect and present information to monitor and track how well CAMPA funds are achieving their ends); School Nursery Yojana (aims to bring students closer to nature and increase forest cover by planting trees for a sustainable future);

- NagarvanUdyanYojana (aims to create and develop at least one city forest in each city); National Afforestation Programme; National Green India Mission (approved as a centrally sponsored scheme in 2015); National Green India Mission and MNREGA Convergence Guidelines 2015 and National Green India Mission and CAMPA Convergence Guidelines 2015 (aim to increase coordination between the rural sector and environment to increase forest cover in an integrated development approach).
- ⁵ National Water Use Efficiency Improvement Support Programme, Guidelines for Improving Use Efficiency in Irrigation Domestic and Industrial Sectors (2014), Under Pradhan MantriKrishiSinchayeeYojana (2015) (aims to achieve convergence of investments in irrigation and expand the cultivatable area to improve water use efficiency and reduce scarcity).
- ⁶ National Action Plan for Conservation of Aquatic Eco-Systems (2013).
- ⁷ Integrated Ganga Conservation Mission – NamamiGenge (2014); Ganga Management Plan (2015); Dam Rehabilitation and Improvement Project (2012); Guidelines for Continuation of Scheme on Repairs; Renovation and Restoration of Water Bodies (2013); Guidelines for Implementation for R & D Programme (2013), Jal KrantiAbhiyan (aims to consolidate water conservation and management efforts in the country through grassroot level, Panchayati Raj participation, awareness drives on conservation, security and management of water, and providing Suraj Cards for information on water requirements of various crops).
- ⁸ An additional 16 states have initiated procedures for the enactment of the model bill.
- ⁹ The Delhi State Government has launched the Odd-Even vehicles scheme to ration vehicle usage and thereby reduce vehicular pollution. Delhi also now provides a real-time assessment of ambient air quality.
- ¹⁰ Perform, Achieve and Trade Scheme (aims to achieve enhanced energy enhancement through trading of energy saving certificates based on reduced carbon emissions); National Smart Grid Mission; Energy Conservation Rules 2012; National Energy Efficient Agriculture Pumps Programme; National Energy Efficient Fan Programme; National Policy for Bio-Fuels (2015); Renewable Energy Global Investment Promotion Meet and Expo; Scheme for Ultra Mega Solar Parks and Solar Projects; Mission Innovation (A global initiative which aims to reinvigorate and accelerate global clean energy innovation with the objective to make clean energy widely affordable, create green jobs).
- ¹¹ National Clean Energy Fund.
- ¹² The Registrar General, HC of Meghalaya v. State of Meghalaya; WP (C) No. 127 of 2015 (Meghalaya High Court).
- ¹³ Naga Peoples' Movement of Human Rights v. Union of India, (1998) 2 SCC 109.
- ¹⁴ Extra Judicial Execution Victim Families Association (EEVFAM) v. Union of India, 2016, Supreme Court of India.
- ¹⁵ Section 43D, Unlawful Activities (Prevention) Act, 1967. Similar provisions are found, for example, in the Narcotic Drugs & Psychotropic Substances Act, 1985 in Sections 36A, 42 and the Maharashtra Control of Organised Crime Act, 1999 in Section 21.
- ¹⁶ Such as those pertaining to voluntarily causing grievous hurt, or causing grievous hurt to extract a confession, etc.
- ¹⁷ Arnesh Kumar v. State of Bihar AIR 2014 SC 2756.
- ¹⁸ PUCL v. State of Maharashtra (2014).
- ¹⁹ Extra Judicial Execution Victim Families Association v. Union of India, W.P. (Cr.) 129 of 2012 (Supreme Court of India, 2016).
- ²⁰ Bachan Singh v. Union of India, AIR 1980 SC 898.
- ²¹ Shatrughan Chauhan v. Union of India, (2014) 3 SCC 1, 241.
- ²² Law Commission of India (Report No. 245: Arrears and Backlog: Creating additional judicial (wo) manpower) [7 July 2014].
- ²³ Shatrughan Chauhan v. Union of India, (2014) 3 SCC 1.
- ²⁴ In Re: Inhuman Conditions in 1382 Prisons AIR 2016 SC 993.
- ²⁵ As part of this collaboration, legal aid clinics have been set up and paralegal volunteers have been trained to provide legal aid. Legal awareness campaigns are also planned as part of this project across the country.
- ²⁶ This scheme aims to provide meaningful, effective, and age-appropriate legal assistance to children in need of care and protection as well as children in conflict with the law, and to strengthen institutional care, counselling and support services to them.
- ²⁷ In Re: Inhuman Conditions in 1382 Prisons AIR 2016 SC 993.
- ²⁸ Sections 124A, 153A, 153B, 295A, 505, Indian Penal Code 1860; Section 144, Criminal Procedure Code, 1973; Section 5, Official Secrets Act, 1923; Sections 67, 67A, 67B, Information Technology Act, 2000.
- ²⁹ Subramniam Swamy v. Union of India, W.P. (Criminal) No. 184 of 2014, which upheld criminalization of defamation.
- ³⁰ Shreya Singhal v. Union of India (2013) 12 SCC 73.

- ³¹ Shreya Singhal v. Union of India (2013) 12 SCC 73.
- ³² §§ 370 and 370A, Indian Penal Code 2013. These amendments expand the definition of trafficking and related exploitation, in line with India's obligations under the Palermo Protocol.
- ³³ Specifically, the Training of Trainers (ToTs) programme for law enforcement agencies and Judicial Colloquiums for judges and magistrates.
- ³⁴ Bachpan Bachao Andolan v. Union of India (2014) 16 SCC 616.
- ³⁵ Amongst others, National Legal Services Authority's NALSA (Victims of Trafficking and Commercial Sexual Exploitation) Scheme 2015 is meant to provide legal services to address concerns of victims of trafficking; Swadhar Greh Scheme seeks to provide temporary accommodation to women in difficult circumstances. Through the Ujjwala Scheme, a comprehensive scheme for prevention of trafficking and rescue, rehabilitation and re-integration of victims of trafficking and commercial exploitation, the Government has created capacity to rehabilitate above 8000 women and children. This is in addition to the capacity created by State/Provincial Governments. Annually about 10,000 women availed the facility during the last 2 years.
- ³⁶ The following schemes are listed under the Act:
1. Indira Gandhi National Old Age Pension Scheme
 2. National Family Benefit Scheme
 3. Janani Suraksha Yojana
 4. Handloom Weavers' Comprehensive Welfare Scheme
 5. Handicraft Artisans' Comprehensive Welfare Scheme
 6. National Scheme for Welfare of Fishermen and Training and Extension
 7. Janshree Bima Yojana and Aam Admi Bima Yojana
 8. Rashtriya Swasthya Bima Yojana
- ³⁷ Started in 1995, the NSAP comprises five schemes, namely –
1. The Indira Gandhi National Old Age Pension Scheme (IGNAOPS), wherein assistance is provided to persons aged 60 years or above and belonging to a Below Poverty Line (BPL) family;
 2. The National Family Benefit Scheme, wherein upon the death of the primary breadwinner aged 18-59 years, the BPL household is entitled to compensation amount;
 3. Indira Gandhi National Widow Pension Scheme (IGNWPS), wherein BPL widows aged 40-79 years receive pension benefits;
 4. Indira Gandhi National Disability Pension Scheme (IGNDPS), wherein BPL persons with severe or multiple disabilities and aged 18-79 years receive pension benefits.
 5. Annapurna Scheme, wherein the old-aged beneficiary is entitled to 10 kg free food grains per month.
- ³⁸ Contributors to this scheme will be eligible for pension on a monthly basis after a certain period of contributions.
- ³⁹ Over 37.1 million smart cards had been issued under this scheme as of 30th April 2014. The programme targets covering 70 million households by 2017.
- ⁴⁰ The Scheme covered 45.4 million beneficiaries by the start of 2014–15.
- ⁴¹ Dealing respectively with Wages, Industrial Relations, Social Security and Welfare, and Safety and Working Conditions.
- ⁴² National Council for Cooperative Training and the National Centre for Cooperative Education. The Council conducts training programmes as per the needs of cooperative sector. Through such training, participants are equipped with the necessary knowledge, skills and aptitude required to manage the cooperative enterprises. 26934 persons have been the beneficiaries of these training programmes in the year 2016–17 (up to September 2016).
- ⁴³ So far over 20 million youth have been trained under this programme.
- ⁴⁴ Deen Dayal Antyodaya Yojana i.e. National Rural Livelihood Mission (NRLM) (covering 864,768 beneficiaries under the 12th 5 Year Plan (up to September, 2016); The Prime Minister's Employment Generation Programme (PMEGP); National Skill Development Fund (NSDF); Sampoorna Gramin Rozgar Yojna (set up with the objective of providing additional wage employment in all rural areas and thereby provide food security and improving nutritional levels. A secondary objective is to create a durable community, social and economic assets and infrastructural developments in rural areas. Between 2012 and 2016, Rs. 1,693.5 billion was spent on this scheme and benefited around 350 million persons).
- ⁴⁵ Many such schemes affirmatively target excluded communities for financial inclusion, promotion of entrepreneurship, and for facilitating other avenues of income generations.
- ⁴⁶ S. 66, S. 22, S. 47 of the Factories (Amendment) Bill, 2014.
- ⁴⁷ Women Cooperative Education Field Projects. Under this, the National Cooperative Union of India has catalyzed the formation of 270 SHGs with 2501 members. Further, 10098 women availed benefits through several income generating activities. In 2016-17 (up to September, 2016) 3831 events were conducted for 44941 participants under this programme).

- ⁴⁸ The mission has covered 32.4 million rural poor households and mobilized around 2.64 million Self Help Groups, since its inception. That India has the largest women self-help group network, and that 80% of micro-credit loans are utilized by women, reflects the success of these schemes.
- ⁴⁹ Support to Training and Employment Programme for Women (STEP) Scheme; National Mission For Empowerment of Women. At its 52nd meeting in 2014, the Governing Body of Rashtriya Mahila Kosh set a target of assisting ten lakh women over the next three years.
- ⁵⁰ Rajiv Gandhi National Creche Scheme for Children of Working Mothers. There are 23,923 creches as of January, 2015.
- ⁵¹ Draft National Policy for Women, 2016.
- ⁵² Further, the National Skill Development Corporation has set up the Domestic Workers Sector Skill Council in early 2016 to ensure better employment prospects for domestic workers through skills development.
- ⁵³ Direct Benefit Transfer; Mahatma Gandhi National Rural Employment Act, 2005 (MNREGA) (In the financial year 2015-16, the Government had made a budgetary provision of Rs 346.99 billion for MGNREGA and in the financial year 2016-17, Rs 385 billion has been allocated for the same. Up to 18th February, 2015, 38 million households have been provided employment. The share of SCs, STs and Women is 22.6 per cent, 16.8 per cent and 55.1 percent respectively. The share of women in total person-days generated is well above the stipulation of 1/3 as per the Act. Now, at least 60 per cent of the work in terms of the cost in the district will be taken up for the activities related to development of land, water and trees). India has set aside funds amounting to Rs. 2.05 billion for Self Help Groups under the National Rural Livelihoods Mission, which was utilized to enter 32,573 villages, in 2013-14. See also, Deen Dayal Upadhyaya Grameen Kaushalya Yojana – Skill Development for Inclusive Growth.
- ⁵⁴ In 2012, India launched the ICDS Systems Strengthening and Nutrition Improvement Project (ISSNIP) with the assistance of the World Bank to improve the implementation of ICDS. The Kishori Shakti Yojana years has also been started under ICDS to improve the nutritional status of adolescent girls between the age of 11–18.
- ⁵⁵ For this purpose, the Government has organized awareness campaigns, advertisements and mass cleanliness drives in both rural and urban areas.
- ⁵⁶ As on 30 September, 2016 a total of 90,006 villages and 27 districts of the country have been declared ODF.
- ⁵⁷ 241.51 lakh Individual household latrines (IHHLs) have been constructed from 2.10.2014 to 30.9.2016 under SBM(G). In addition, 15.30 lakh IHHLs have been constructed under MGNREGS since 2.10.2014. 90,006 villages have been declared Open Defecation Free (ODF) as on 30.9.2016. Also 27 districts have been declared ODF.
- ⁵⁸ 226,000 toilets for boys and 191, 000 toilets for girls have been constructed from 15.8.2014 to 15.8.2015 under the Swachh Vidyalaya Campaign.
- ⁵⁹ This law prohibits the employment of persons as manual scavengers, the manual cleaning of sewers and septic tanks without protective equipment, and the construction of insanitary latrines.
- ⁶⁰ The Smart City Mission was launched on 25 June 2015. Since the launch of the Mission and till September, 2016, total Rs. 47.01 billion has been allocated by Government of India under Smart Cities Mission. So far, 60 cities (20 cities in Round 1 in January, 2016, 13 cities in fast track round in May, 2016 and 27 cities in Round 2 in September, 2016) have been selected for development as Smart Cities under the Mission. Since the launch of the Mission and till date, Rs. 45.72 billion has been released to States/UTs under Smart Cities Mission.
- ⁶¹ Pradhan Mantri Gramin Aawas Yojana, 2016. The Government proposes to improve the standards of living conditions by providing pucca houses to all rural poor by 2022 and the Ministry of Rural Development has launched schemes to provide assistance to landless poor, and is offering grants to construct houses in hilly areas and plain areas, wherein 15.92 lakh houses out of the targeted 24.81lakh houses were constructed in the year 2013-14. As of date, Rs. 150 billion has been allocated under this scheme, benefiting over 13.35 million beneficiaries between 2012 and 2016; Rajiv Gandhi Grameen Viduyutikaran Yojana. The Rajiv Rinn Yojana scheme; Rajiv Awas Yojana Scheme.
- ⁶² 15% of financial and physical targets under National Urban Livelihoods Mission are earmarked to benefit people below the poverty line from minority communities. Under the Basic Services to the Urban Poor (BSUP)/Integrated Housing & Slum Development Programme (IHSDP) components of JNNURM, 15% of the Central allocation is to be earmarked for the Minority communities. States/UTs were requested to give priority to the cities/slums predominantly inhabited by minority communities (i.e. where the minority population is 25% or more).
- ⁶³ E. R. Kumar & Others Vs Union of India & Others, WRIT PETITION (CIVIL) No. 572 of 2003 dated 11/11/2016 (Supreme Court of India).
- ⁶⁴ The decision making power in relation to land acquisition affecting areas covered under the Act vests with the local self-government bodies.
- ⁶⁵ National Road Map for Kala-Azar Elimination, August 2014.

- ⁶⁶ The National Mental Health Programme consists of various district level and tertiary/central level activities in the country. Support has been provided to establish 18 centres of excellence in the field of Mental Health and to strengthen/establish 39 post graduate training departments in mental health specialities. Additionally, the National Mental Health Programme supports activities in 339 districts.
- ⁶⁷ To further its commitment to improving maternal and child health, the Government has increased allocation under the scheme from Rs. 16.06 billion in 2011–12 to Rs. 17.62 billion in 2013–14.
- ⁶⁸ See also, Universal Immunization Programme, Janani Suraksha Yojana, Janani Shishu Suraksha Karyakaram Essential and Emergency Obstetric Care, Navjat Shishu Suraksha Karyakaram, Special Newborn Care Units, Newborn Stabilisation Units, Newborn Care Corners, Home Based Newborn Care, Kangaroo Mother Care, establishment of Nutritional Rehabilitation Centres. The Rashtriya Bal Swasthya Karyakaram (RBSK) was launched in 2013 to provide strategic interventions and identification of deficiencies, diseases and development delays in children. In furtherance of the Global Every Newborn Action Plan (ENAP), the India Newborn Action Plan has been launched to take forward the Global Strategy for Women’s and Children’s Health. Mission Indradhanush, launched in 2015, seeks to immunize children against seven life-threatening but vaccine preventable diseases.
- ⁶⁹ Targeted Interventions (TI) have been made by NACO through schemes which involve providing care and counselling through support group meetings where discussions on issues like sexual identity, dealing with harassment and substance abuse, amongst others. A Link Worker Scheme has been introduced in rural areas around a community-centred model which will help build the area’s capacity of HIV/AIDS prevention through building awareness, creating a demand for access to health services and reaching out to High Risk Groups.
- ⁷⁰ Central assistance is also being provided to support the Free Drugs and Diagnostics Service Initiative, 2015 and to strengthen ambulatory services, human resources, community participation, primary health care services, family welfare centres, redevelopment of hospitals and dispensaries.
- ⁷¹ Pre-Matric Scholarship for SC students studying in classes IX and X.
- ⁷² http://mhrd.gov.in/sites/upload_files/mhrd/files/upload_document/NOS-sudents-disabilities.pdf
- ⁷³ For access to resources that facilitate a quality education, the National E-library has been set up with more than 1.5 million titles.
- ⁷⁴ See also, National Fellowship for OBCs; New scheme of Interest Subsidy on educational loan for Overseas studies for OBC students; Dr. Ambedkar Pre-Matric and Post-Matric Scholarship Scheme for the DNT students; Nanaji Deshmukh Scheme of Construction of Hostels for DNT Boys and Girls; Dr. Ambedkar’s Post-Matric Scholarship Scheme has been launched for Economically Backward Classes for OBCs.
- ⁷⁵ Initiatives like E-Paathshala and SWAYAM (Study Webs of Active Learning for Young Aspiring Minds) facilitate this goal.
- ⁷⁶ The Law Commission of India recently submitted a report on “Early Childhood Development and Legal Entitlements” which is under consideration by the Government.
- ⁷⁷ To enable greater participation by women in the highest decision making bodies, the Women’s Reservation Bill, which aims to introduce 33% reservations in Parliament, was introduced and is currently pending in Parliament.
- ⁷⁸ See §§ 326A, 326B, 354A, 354B and so on, Criminal Law (Amendment) Act, 2013.
- ⁷⁹ National Human Rights Commission, Scheme for Relief and Rehabilitation of Victims of Rape, 2005 and Scheme for Relief & Rehabilitation of Offences (by Acids) on Women and Children 2009.
- ⁸⁰ Protection of Children from Sexual Offences Act, 2012 (POCSO Act).
- ⁸¹ Sexual Harassment of Women at Workplace (Prevention, Prohibition, Redressal) Act, 2013.
- ⁸² § 354A, Indian Penal Code 2013.
- ⁸³ Amongst others, the Integrated Computer Aided Dispatch (CAD) is a platform which supports a Geographical Information System (GIS) Based Call Taking which will receive a distress call and dispatch a Global Positioning System (GPS) fitted Police vehicle to the spot of violence. Further, 150 units of Investigating Units on Crime Against Women (IUCAW) have been set up in different States/Union Territories to create a dedicated investigative capacity to fast track investigation.
- ⁸⁴ The Ministry of Women and Child Development formulated the scheme of Setting up One Stop Centre (OSC) to support women affected by violence which is being implemented since 1st April 2015. Under the scheme, it has been envisaged that One Stop Centres would be set up across the country in phased manner. In the first phase, funds were released to 33 States/UTs. Further, 150 additional centres are taken up in second phase during 2016-17 which have been approved for 20 States/UTs. So far 20 centres have become operational.
- ⁸⁵ The objective of the Policy is to enable greater protection, participation and education of children in addition to improving their health and development.

- ⁸⁶ The law stems from the recognition that children constitute a large segment of the Indian population, and that the future social, economic and political development of the country depends on their wellbeing. India is committed to protecting the rights of children, to prevent exploitation in all forms and to create a better world for the next generation.
- ⁸⁷ The number of children mainstreamed into formal education under this scheme increased from 72,976 in 2012–13 to 116,957 in 2014–15. While the expenditure on NCLP has been significantly reduced in recent years, there has been a simultaneous increase in allocation of funds for various education related welfare schemes targeting vulnerable and marginalized communities. This realignment of funds ensures targeted delivery of scheme benefits to such communities.
- ⁸⁸ Accessible India Campaign: Creation of Accessible Environment for Persons with Disabilities (Department of Empowerment of Persons with Disabilities & Ministry of Social Justice and Empowerment, Government of India). India has launched the National Action Plan for Skill Development for 2.5 million persons with disabilities by 2022. Model Building Byelaws have been revised in March 2016 which contain separate provisions for persons with disabilities, older persons and children. These rules are applicable to all buildings and facilities used by the public. India joined a group of countries in voicing our support for inclusion of the needs of persons with disabilities in the Sendai Framework for Disaster Risk Reduction 2015-2030. As a member of the Asia Pacific Group, India recently hosted Working Group Sessions on Asia Pacific Decade of Persons with Disabilities constituted under the United Nations Economic and Social Commission for Asia and Pacific (UNESCAP) for implementation of the Incheon Strategy- Make the Right Real for Persons with Disabilities.
- ⁸⁹ Construction of Colleges for the Deaf in Five Regions of the Country; Research on Disability Related Technology, Products, and Issues; Central Sector Scheme of “Support for Establishment/Modernization/Capacity Augmentation of Braille Presses”; Pre-Matric and Post-Matric Scholarships for Students with Disabilities; Rajiv Gandhi National Fellowship for Providing Scholarships to Students with Disabilities to Pursue Programmes; Provision of Travelling Allowance for an Attendant/Escort Accompanying a Government Servant with Disabilities on travel during tour/training; National Overseas Scholarship for Students with Disabilities for Studying Abroad; Aids/devices for Leprosy-Affected Persons; Aids/devices for visually-impaired persons; National Fellowship Scheme for Persons with Disabilities for pursuing M.Phil/Ph.D. courses; Scheme of Financial Assistance for Skill Training of Persons with Disabilities; Scheme of Setting up of State Spinal Injury Centres.
- ⁹⁰ Naz Foundation v. Government of NCT160 DLT 277.
- ⁹¹ Suresh Kumar Koushal and Anr. v. Naz Foundation and Anr. (2014) 1 SCC 1.
- ⁹² Naz Foundation Trust v. Suresh Kumar Koushal 2016 (2) SCALE 553.
- ⁹³ National Legal Services Authority v. Union of India (2014) 5 SCC 438, 20.
- ⁹⁴ Id at 55.
- ⁹⁵ National Legal Services Authority v. Union of India (2014) 5 SCC 438.
- ⁹⁶ For example, some states like West Bengal and Tamil Nadu have instituted Transgender Development Boards, which have taken steps to introduce transgender-friendly washrooms in universities, supply transgender persons with health insurance and ration cards, and devise transgender-specific pension schemes. The Ministry of Social Justice & Empowerment recently took cognizance of bonded labour practices specific to transgender communities and reached out to help them.
- ⁹⁷ Implementation of Sachar Committee Recommendations (Status Report as on 31st March, 2015).
- ⁹⁸ 935 member companies of the Confederation of India Industry have adopted the Voluntary Code of Conduct. 260,174 candidates from SC/ST community have been trained in vocational skills; 128,362 students from SC/ST community have been provided scholarships and 106 entrepreneurship development training programmes have been held. 478 member companies of the Federation of Indian Chamber of Commerce and Industry have adopted the Voluntary Code of Conduct. They awarded 2,493 scholarships to SC/ST students and trained 261,750 persons belonging to these communities. In addition to this, 38,380 students belonging to the SC/ST communities have been provided free education. 1,038 member companies of the Associated Chamber of Commerce and Industry of India have adopted the Voluntary Code of Conduct. 35,956 candidates have been trained under the Skill Development Programme and 3,387 students belonging to SC/ST communities have been provided scholarships to study in premier institutions. 3,830 students have received entrepreneurship development programmes.